

«الوطني»: مشاريع بأكثر من 11 مليار دينار تدعم النظرة الإيجابية المستقبلية

نتوقع نموا قويا لمحفظه القروض مدعومة بتوقعات إيجابية للسوق المحلي والخارجي

إحالة قانون التمويل العقاري إلى البنك المركزي لوضع الإطار التنظيمي

نظراً لارتباطه بجانب العرض الذي يحتاج بعض الوقت حتى يتبلور، ومع ذلك فإن التحسن التدريجي في المعروض سينعكس بدوره على نشاط الإقراض تدريجياً.

ونوه «الوطني» إلى أن قانون التمويل العقاري يمر في مراحله النهائية، حيث تمت إحالة مشروع القانون إلى بنك الكويت المركزي لوضع الإطار التنظيمي الخاص به، مبدئياً تفاعله بأن يرى النور قريباً، معرباً عن أمله في أن يتم ذلك خلال الربع الأول من العام الحالي 2026.

وشدد البنك الوطني على أنه ما تزال النظرة المستقبلية مدعومة بالحجم الهائل لمشاريع البنية التحتية والتنمية الكبرى، والتي تقدر قيمتها بأكثر من 11 مليار دينار في ظل الالتزام في المضي نحو تنفيذ الأجندة التنموية.

من خلال سياسية توزيعات مستدامة، وبناء هوامش رأسمالية كافية تمكن البنك من اقتناص فرص النمو المستقبلية.

وتوقع البنك الوطني أن تشهد محفظة القروض عاماً آخر من النمو القوي في ظل التوقعات الإيجابية لكل من السوق المحلي وعمليات البنك الخارجية.

وأشار البنك الوطني إلى أن نمو صافي إيرادات الفوائد خلال 2026 سيكون مدفوعاً بالنمو المرتقب في حجم الأعمال، كما أن أي تطورات إيجابية على صعيد نشاط المشاريع أو زيادة إصدارات الدين الحكومية ستكون داعمة بصفة عامة لنمو الائتمان وتعزيز صافي هامش الفائدة.

وبيّن البنك الوطني فيما يخص قانون التمويل العقاري، أن إقرار القانون لن يؤدي إلى قفزة هائلة وفورية في حجم الإقراض، بل سيكون الأثر تدريجياً

كشفت بنك الكويت الوطني عن توقعاته بأن يظل صافي هامش الفائدة في العام 2026 عند نطاق 2.29% و2.30%، مؤكداً أنه يواصل الاستفادة من نمو حجم القروض بمعدل ثنائي الرقم، وزيادة الاستثمارات، وتوسع قاعدة الأصول الأخرى المدرة للفائدة.

وأوضح البنك الوطني في ما يخص المرونة في إعادة تسعير الودائع وخفضها، أنه يدير تكلفة التمويل بكفاءة من خلال هيكل متنوع للودائع من حيث الأجل، بما يتسق مع متطلبات الأعمال والضوابط التنظيمية. وذكر الوطني بأن البنك يراقب محركات النمو في الميزانية العمومية عن كثب، أخذاً في الاعتبار هذه الاتجاهات ضمن عملية التخطيط لرأس المال، حيث يتمثل هدفنا في تبني نهج فعال لإدارة رأس المال يتحقق فيه التوازن بين تعظيم عوائد المساهمين

«STC»: نتوقع أن تشهد النفقات

الرأسمالية تراجعاً في السنوات المقبلة

مخصص لمواجهة استحقاق قانون الضريبة الجديد

بزخم إيجابي، وهو ما سيعزز الثقة والقدرة على الحفاظ على الأداء الجيد في السنوات المقبلة. وتوقعت الشركة أن تشهد النفقات الرأسمالية تراجعاً في السنوات المقبلة، بعد اكتمال المرحلة الأساسية من نشر شبكة الشركة، حيث يتم مواصلة الاستثمار بشكل انتقائي في مواقع جديدة.

وكشفت «إس تي سي» بشأن ملف توزيعات الأرباح النقدية سنوياً، أن الشركة تقوم بشكل سنوي بمراجعة توزيعات الأرباح بشكل سنوي، وذلك للتأكد من تحقيق عوائد مناسبة للمساهمين، مع الأخذ في الاعتبار النفقات الرأسمالية وخطط الأعمال والظروف الاقتصادية المتغيرة. وأكدت الشركة أنها بدأت الربع الأول من 2026

كشفت شركة الاتصالات الكويتية «إس تي سي» أنه فيما يخص أثر قانون الضريبة الجديد على صافي الربح المعلن، أن الشركة قامت باتخاذ مخصص له بحسب القانون المعلن. وبيّنت الشركة أن تحسين جودة المبيعات وتعزيز أداء التحصيل ساهما في تسجيل الشركة لرصيد أقل للمخصصات الائتمانية.

حصون «المساهمة العامة»: هل يمكن ملاحقة «كبار الملاك» خلف أسوار الشركة المنهاره؟

بقلم المحامي: هشام الفهد



تترتب الشركات المساهمة العامة على قمة الهرم الاقتصادي، فهي ليست مجرد مشاريع تجارية، بل هي مؤسسات وطنية عملاقة، محرك للنمو، ووعاء لمدخرات آلاف الصغار من المستثمرين. ولحماية هذا الصرح، أحاطها المشرع بسياج منيع من الحوكمة والرقابة، وجعل من مبدأ «المسؤولية المحدودة» للمساهم عقيدة راسخة، حيث لا يُسأل المساهم عن ديون الشركة إلا في حدود قيمة الأسهم التي يمتلكها. هذا المبدأ هو حجر الزاوية الذي يشجع على تدفق رؤوس الأموال ويمنح الثقة للجمهور.

على البنوك، قبل منح ائتمان ضخمة لشركة مساهمة، أن تقوم بتحليل عميق لهيكل الملكية، وتحديد «المجموعة المسيطرة» والأطراف ذات الصلة بها. فمصدر الخطر الحقيقي غالباً ما يكمن هناك. مراقبة قرارات مجلس الإدارة: يجب متابعة قرارات مجلس الإدارة والجمعيات العامة، خاصة تلك المتعلقة بالصفقات الكبرى مع الأطراف ذات الصلة. فأى صفقة تفتقر إلى الشفافية أو تثير الشكوك يجب أن تكون بمثابة إنذار مبكر.

بناء ملف «الخطأ الجسيم»: في حال تعثر الشركة، يجب على الفريق القانوني للبنك أن يبدأ فوراً في بناء ملف متكامل يثبت «الخطأ الجسيم» من جانب الإدارة المسيطرة. هذا الملف يجب أن يتضمن تحليلاً للصفقات المشبوهة، وتقارير الخبراء التي تثبت الضرر، وأي أدلة تشير إلى أن قرارات الإدارة كانت تهدف لخدمة مصالحها الخاصة على حساب الشركة ودائنيها.

استخدام الأدوات القانونية الصحيحة: المطالبة يجب ألا توجه ضد الشركة المفلسة فقط، بل يجب رفع «دعوى مسؤولية» مباشرة ضد أعضاء مجلس الإدارة وكبار الملاك المتورطين، استناداً إلى خطئهم الشخصي، للمطالبة بتعويض البنك من أموالهم الخاصة.

إن حماية الاقتصاد لا تكتمل إلا بردع الممارسات غير السوية. والنصوص القانونية والاجتهادات القضائية التي تسمح بملاحقة المسيطرين الفعليين خلف حصون شركاتهم، ليست مجرد أداة لاسترداد الديون، بل هي رسالة ردة قوية لكل من تسول له نفسه أن يستغل ثقة السوق وجموع المساهمين لتحقيق ثراء غير مشروع. إنها تأكيد على أن القانون، في نهاية المطاف، قادر على التمييز بين المستثمر الحقيقي والمحتال المتستر

ويعتبر باطلاً كل عقد يتم بالمخالفة لهذه المادة». هذا النص هو خط الدفاع الأول ضد استغلال النفوذ.

لكن النص الأكثر حسماً وجراً هو ما ورد في المادة 240، التي تتناول «الأطراف ذات الصلة»، حيث ألزمت المشرع بضرورة الحصول على موافقة الجمعية العامة للمساهمين على أي صفقة تتجاوز قيمتها 5% من أصول الشركة مع طرف ذي صلة، وهو ما يهدف إلى فرض الشفافية ومنع الصفقات المشبوهة التي تهدف إلى نقل ثروة الشركة إلى جيوب المسيطرين.

وقد توجت محكمة التمييز الكويتية هذه النصوص بفقهاء قضائي رصين. ففي حين أكدت في أحكامها على قدسية مبدأ المسؤولية المحدودة كأساس لاستقرار المعاملات، إلا أنها لم تتردد في اختراق هذا المبدأ عندما يثبت لها «الغش وسوء النية» و«استغلال الشخصية الاعتبارية للشركة كأداة للاحتيال».

في أحد اجتهاداتها البارزة، قضت محكمة التمييز بأن أعضاء مجلس الإدارة وكبار الملاك المسيطرين الذين يثبت تورطهم في إبرام صفقات أضرت بالشركة عمداً لصالح أطراف مرتبطة بهم، لا يمكنهم الاحتماء خلف مبدأ المسؤولية المحدودة. واعتبرت أن أفعالهم هذه تشكل «خطأ جسيماً» يرتب مسؤوليتهم الشخصية والتضامنية عن تعويض الضرر الذي لحق بالشركة ودائنيها. فالمسؤولية هنا لا تنشأ عن صفتهم كمساهمين، بل عن أفعالهم غير المشروعة كمديرين فعليين أو «عقول مدبرة» للشركة.

الدروس المستفادة: استراتيجية البنوك في مواجهة العملاقة

إن هذه النصوص والاجتهادات القضائية تقدم للبنوك والمؤسسات المالية خارطة طريق للتعامل مع هذه المخاطر المعقدة: تحليل هيكل الملكية والسيطرة: يجب

ولكن، التاريخ المالي حافل بقصص شركات مساهمة كبرى انهارت ليس بسبب تقلبات السوق، بل بفعل فاعل. قصص تحوّل فيها «كبار الملاك» أو «المجموعة المسيطرة» إلى ذئاب في ثوب حملان، فاستغلوا نفوذهم في مجلس الإدارة لتوجيه قرارات الشركة لخدمة مصالحهم الخاصة أو شركاتهم الأخرى، وعقدوا صفقات مشبوهة مع «أطراف ذات صلة»، وفرغوا أصول الشركة من مضمونها، ثم تركوها هيكلًا خاويًا يواجه مصيره المحتوم، بينما يقف آلاف المساهمين والدائنين، ومن ضمنهم البنوك، مكتوفي الأيدي أمام حصن «المسؤولية المحدودة».

المعضلة القانونية: من المسؤولية المحدودة إلى المسؤولية المخترقة...

هنا تبلغ المعضلة ذروتها وتتعدد خيوطها. فالبنك الدائن لا يواجه فرداً واحداً كما في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، بل يواجه كياناً قانونياً ضخماً، ومجلس إدارة، ولجان رقابة، وآلاف المساهمين. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة في أروقة القضاء: هل مبدأ المسؤولية المحدودة في الشركات المساهمة هو حصن مطلق لا يمكن اختراقه، حتى مع ثبوت سوء النية والتحايل؟ أم أن للعدالة يداً أطول تستطيع أن تصل إلى الثروات الخاصة لمن تسبب في هذا الانهيار عمداً؟

قانون الشركات الكويتي وموقف محكمة التمييز: موازنة دقيقة بين الاستقرار والردع:

لقد أدرك المشرع الكويتي خطورة هذه الممارسات، فوضع في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 نصوصاً تعتبر بمثابة «مخالب قانونية» يمكن استخدامها لتمزيق حجاب المسؤولية المحدودة في حالات استثنائية.

تنص المادة 195 من قانون الشركات على أنه: «لا يجوز للشركة أن تقدم قروضاً من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها أو لرئيسها أو لزوجاتهم أو لأقاربهم حتى الدرجة الثانية...

اختراق حجاب الشخصية الاعتبارية حين يطارد البنك «الشبح» المتحكم بالشركة المفلسة

بقلم: المستشار- د. وسيم العبد الله



في المسرح الكبير لعالم المال والأعمال، تُعتبر «الشخصية الاعتبارية للشركة» حجر الزاوية الذي يقوم عليه صرح الاقتصاد الحديث. هي ذلك الحجاب القانوني المقدس الذي يفصل بين ذمة الشركة المالية وذمم الشركاء فيها، فيمنحهم الأمان للاستثمار والمخاطرة المحسوبة. لكن، ماذا لو تحول هذا الحجاب إلى قناع؟ ماذا لو استُخدم كستار يختبئ خلفه أفراد لإبرام صفقات ضخمة مع البنوك، ثم يتركون الشركة لهيب الإفلاس، آمنين مطمئنين بأن سهام المطالبة لن تخترق هذا الحجاب لتصل إلى ثرواتهم الخاصة؟

نية استخدامها كدرع واقٍ فقط. استخدام الشركة كأداة للتحايل: وهو الشرط الجوهري، حيث يجب على البنك (المدعي) أن يثبت بالأدلة القاطعة أن الغرض من استخدام الشركة لم يكن ممارسة نشاط تجاري حقيقي، بل كان مجرد وسيلة منظمة للاحتيال على القانون أو على حقوق الدائنين.

الدروس المستفادة: من الدفاع إلى الهجوم الاستباقي

إن هذه النظرية القضائية لا تمثل فقط سلاحاً قانونياً قوياً بيد البنوك لاسترداد ديونها، بل هي بوصلة استراتيجية توجه إدارات الائتمان والمخاطر نحو ممارسات أكثر ذكاءً وحصافة:

تجاوز دراسة الشركة إلى دراسة «العقل المدبر»: عند تقييم طلبات الائتمان الكبرى، لم يعد كافياً تحليل المركز المالي للشركة فقط، بل يجب إجراء فحص نافي للجهالة للشخص أو الأشخاص المسيطرين عليها، وتاريخهم المالي، والشركات الأخرى المرتبطة بهم.

الحصول على ضمانات شخصية: الدرس الأهم هو عدم الاعتماد الكلي على ضمانات الشركة. في التمويلات الكبيرة لشركات حديثة أو ذات أصول محدودة، يجب أن يصبح الحصول على كفالة شخصية وتضامنية من الشركاء المسيطرين شرطاً أساسياً لا تفاوض فيه.

المراقبة الائتمانية الذكية: يجب على البنوك تطوير أنظمة مراقبة تستطيع رصد «العلامات الحمراء» مبكراً، كعمليات السحب غير المبررة، أو المعاملات المعقدة بين الشركات الشقيقة، التي قد تشير إلى بداية عملية «تفريغ الأصول».

في نهاية المطاف، المعركة بين الدائن والمدين المحتل هي معركة ذكاء قانوني وتجاري. والبنك الذي يكتفي بالنظر إلى واجهة الشركة دون أن يحاول فهم ما يدور خلف الكواليس، هو بنك يراهن على أموال مودعيه في لعبة قد تكون خاسرة منذ البداية. إن فقه «رفع الحجاب» هو تذكير دائم بأن العدالة تستطيع أن ترى في الظلام، وأن القانون، في نهاية الأمر، يحمي حسن النية، ولكنه لا يحمي المغفلين.

غايات اقتصادية مشروعة. فإذا ثبت للقاضي أن هذا الامتياز قد تم استغلاله بسوء نية كأداة للاحتيال على الدائنين أو للتهرب من الالتزامات، فإن للمحكمة سلطة استثنائية في «رفع هذا الحجاب» وتجاهل الشخصية الاعتبارية، والنفاذ مباشرة إلى الأموال الخاصة للشركاء أو الشخص المسيطر الذي استخدم الشركة كواجهة له.

وفي أحد أحكامها الشهيرة، وضعت محكمة التمييز معايير صارمة لتطبيق هذه النظرية، مؤكدة أنها حالة استثنائية لا يتم اللجوء إليها إلا عند توافر شروط محددة، من أبرزها:

الاختلاط التام بين الذمم: كأن يستخدم الشريك حسابات الشركة لتسديد نفقاته الشخصية، أو العكس، بحيث يصبح من المستحيل التمييز بين أمواله وأموال الشركة.

التمويل الصوري أو غير الكافي: تأسيس شركة برأس مال زهيد بشكل صارخ لا يتناسب إطلاقاً مع حجم المخاطر والالتزامات التي تدخل فيها، مما يؤكد



هنا تبرز واحدة من أدق وأعقد المعضلات التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية: ظاهرة «الشركات الواجبة» أو «شركات الظل». شركات تُؤسس ككيانات قانونية مستقلة، لكنها في حقيقة الأمر ليست سوى أداة أو دمية في يد شخص واحد أو مجموعة أشخاص، يستخدمونها لتحقيق مآربهم الخاصة، وعندما تقع الواقعة، يدفعون بها إلى حتفها، معتقدين أن المسؤولية تتوقف عند حدودها.

المعضلة العملية: وهم الضمانات في مواجهة الواقع

لنتخيل هذا السيناريو الذي يتكرر بصور مختلفة: يتقدم رجل أعمال معروف بسعة ثرائه إلى بنك طالباً تسهيلات ائتمانية ضخمة باسم شركة ذات مسؤولية محدودة يملكها. يقدم البنك، بعد دراسة جدوى المشروع، التمويل المطلوب بضمان أصول الشركة نفسها. تسير الأمور على ما يرام لفترة، ثم فجأة، تتوقف الشركة عن السداد. عندما يبدأ البنك في إجراءاته التنفيذية، يكتشف الحقيقة الصادمة: أصول الشركة قد تم تفريغها بأساليب محاسبية وقانونية ملتوية، وحساباتها خاوية، وما تبقى لا يغطي عُشر الدين.

يجد البنك نفسه في مواجهة «شبح»: شركة مفلسة لا تملك شيئاً، أما الشريك الحقيقي، المتحكم الفعلي، فيقف بعيداً خلف الحجاب، متمتعاً بثروته التي لم تمس، ومحتجاً بمبدأ استقلال الذمم. يطرح البنك السؤال الملياري: هل يمكن ملاحقة هذا الشخص في أمواله الخاصة؟ هل يمكن للقضاء أن يخترق هذا الحجاب ويكشف عن المتحكم الحقيقي؟

فقه محكمة التمييز الكويتية: نظرية «رفع الحجاب» عن الشخصية الاعتبارية

لقد كان للقضاء الكويتي، وعلى رأسه محكمة التمييز، فضل السبق في التصدي لهذه الممارسات الاحتيالية، عبر تبني نظرية قانونية جريئة ومقدمة مستقاة من أعرق النظم القانونية العالمية، وهي نظرية «رفع الحجاب عن الشخصية الاعتبارية» أرست محكمة التمييز في اجتهادات قضائية متواترة مبدأ مفاده أن استقلال الشخصية الاعتبارية للشركة ليس مبدأ مطلقاً، بل هو امتياز منحه القانون لتحقيق

watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
ومكلمين **20**

100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com

نتيجة استبيان «الاقتصادية»

يناير 2026

حوكمة المناصب العليا في الشركات ضرورة استراتيجية تحتمها أجديات الاستدامة

تنمية حقوق

المساهمين وتحقيق أداء إيجابي إنتاجي أساس وظيفة مجلس الإدارة

يجب إفساح

الطريق للخبرات ذات المرجعية العلمية والفنية

مجالس بيع

الأصول وتجميل البيانات يجب أن تستريح

الأداء والكفاءة

معايير يجب أن تسود في ترسية المناصب

وتسحب تدريجياً على باقي الشركات إعلاءً للمصلحة العامة، وحتى يكون هناك قطاع خاص قوي ومتين، خصوصاً وأن الشركات المساهمة ليست فردية أو خاصة، بل تحوي أموالاً لمساهمين متفرقين من الداخل والخارج.

في ظل التطورات الاقتصادية الإيجابية، والمنافسة الشديدة بين الأسواق على تنويع الفرص والأدوات، والإيمان المتنامي بريادة القطاع الخاص وترسيخ وتركيز الاستثمارات في السوق المحلي، وتماشياً مع طفرات النمو المرتقبة، فمن الجدوى أن تكون هناك مواكبة نوعية غير تقليدية لقيادة كيانات المستقبل.

ومن واقع النتائج والملاحظات من المشاركين عبر مختلف الوسائل، كان الإجماع من الأغلبية المشاركة على جدوى ربط المناصب العليا على مستوى مجلس الإدارة أو الجهاز التنفيذي بالأداء الحقيقي، وليس الطفرات الاستثنائية.

ضمن مبادرات «الاقتصادية»، وإسهاماً منها في إيصال صوت وآراء المساهمين عموماً، وتوسيعاً لرقعة المشاركة وحرية التعبير، وإسهاماً في إيصال مختلف وجهات النظر حول القضايا والملفات التي تحمل تحديات وعقبات وتعقيدات إلى متخذي القرار، بهدف السعي إلى معالجتها ووضع الضوابط اللازمة لها ضمن عمليات التطوير المستمرة ومواكبة المتغيرات، نعلن نتيجة استبيان شهر يناير حول ملف جوهري، باتت الوقائع والمعطيات تؤكد على ضرورة اتخاذ خطوة جادة تجاهه، وهو ضرورة حوكمة المناصب العليا بدءاً من مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، بحيث يكون المعيار الفني والمهني والعلمي هو الأساس، وكذلك الخبرات الفنية وربطها بالأداء التشغيلي الإنتاجي الحقيقي للشركة وليس الاعتماد على عمليات بيع الأصول والمضاربات الساخنة برأس المال الشركة وتحميلها مخاطر بمغامرات هدفها إبراز أرقام بمخاطر عالية الخطوة باتت مهمة وضرورية للسوق المالي الكويتي في أن تبدأ بالتطبيق على الشركات التي فيها مساهمات عامة

وفيما يلي نسب المشاركة والإجابة على سؤال الاستبيان:

السؤال الذي كان مطروحاً في استبيان يناير 2026:

هل تؤيد ربط المناصب في مجلس الإدارة «الرئيس - نائب الرئيس - الرئيس التنفيذي» بالأداء التشغيلي والنمو الحقيقي للشركة ومستوى العائد للمساهمين وليس ببيع الأصول؟



مشارك
3050

حجم المشاركين عبر مختلف الوسائل المتاحة لتلقي الإجابات عليها

2867 نعم **94%**

183 لا **6%**

نقاط وملاحظات من المشاركين:

كذلك، حيث أن كثير من شركات القطاع الخاص تحتوي على ملكيات أجنبية نتيجة الثقة في مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، وجودة ونوعية الأصول التي هي انعكاس لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي.

إدارات بيع الأصول ليست إدارات كفؤة، ولا تستحق أن تعطي المناصب العليا في أي كيان اقتصادي، حيث أن دور مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي هو تنمية الأصول وزيادتها وتوليد المزيد منها، وبناء العديد من الأصول التشغيلية، لترسيخ قنوات التدفق وضمان الاستدامة المالية.

من الضروري إتاحة خيارات متنوعة وكفاءات فنية ذات مرجعية علمية وخبرات مؤهلة أمام ملاك الشركات والمستثمرين للاختيار والمفاضلة بينهم، والتخلي عن نظام القفز بـ «الباراشوت» على المقاعد الدقيقة والحساسة في مفاصل الإدارات العليا للشركات والكيانات.

من الجدوى أن يكون هناك تدرج داخلي في الكيانات الاقتصادية، بحيث يحصل القيادي على فرصة داخلية في الكيان، وتكون النقلة النوعية في الأداء هي الأساس والمرجع في التنصيب القيادي.

في ظل التطور والتنافسية العالية يتوجب حوكمة المناصب العليا في الشركات، خصوصاً المساهمة والتي تحوي أموالاً ومشاركات مالية للغير.

ربط المناصب بالأداء الحقيقي التشغيلي هو إعلاء لقيم الإنتاجية والعمل، وترسيخ مفاهيم الأداء الجيد ومبدأ الثواب والعقاب، وفي النهاية ستصعب تلك المفاهيم في خاتمة تطوير القطاع الخاص.

الأداء التشغيلي الحقيقي يجب أن يكون معياراً أساسياً، وليس الأداء الاستثنائي أو العابر نتيجة ظروف استثنائية، أو أداء غير حقيقي نتيجة تقييمات وتضخيم أرقام مطاطية.

الرؤية تعتبر من أهم العوامل التي تعكس كفاءة مجلس الإدارة، حيث أن العمل وفق قاعدة عام بعام تعتبر من مدارس الإدارة القديمة التي ترتبط بواقع السوق، فيما هناك كفاءات تحقق دائماً نتائج أعلى من مؤشرات السوق عموماً.

النماذج الإدارية العالية الاحترافية تعتبر جاذبة للسيولة والأموال، ليست المحلية فقط بل الأجنبية

شركات من 20 عاماً لا أداء ولا توزيع

تري ما هو سبب وجود شركات مدرجة في البورصة، ومتاحة للمتداولين للتداول عليها، لم لكنها لم تحقق نتائج إيجابية منذ 20 عاماً، ولم توزع أرباحاً، وأسهمها حدث ولا حرج، دون القيمة الإسمية.

الاستدامة وحقوق المساهمين أهم من الأفراد

مشاركين أكدوا على أن أموال وحقوق المساهمين، والاستدامة والسلامة المالية للكيان أهم من الأفراد والأسماء، والقطاع الخاص هو أداء ونتائج وأرقام، وليس توزيع مناصب أو مكان لترسيخات وكسب ولاءات عبر توزيع عضويات وجهات، وملئ فراغات لحشد الموافقات وضمان البصمة بنعم.

البعرة تدل على البعير

البعرة تدل على البعير، والأثر يدل على المسير، هكذا الجهاز التنفيذي في الكيانات هو انعكاس لرؤية وتوجه وكفاءة مجلس الإدارة، وحصافته ومواكبته للمتغيرات العالمية، وإدراكه للتطورات السريعة، وقراءته للأحداث كافة.

البورصة تتنفس وتسترد 550.6 مليون دينار من خسائرها

عوائد البورصة لا تزال
الأفضل والأعلى وتراجع
الأسعار يضاعفها

هناك رغبة في الاستثمار...
والهاجس الوحيد
التوترات الجيوسياسية

القيمة السوقية 52.094 مليار دينار بارتفاع 1.1%

كتب محمود محمد:



في تأكيد على أن آفة البورصة الأولى منذ بداية العام هي التوترات الجيوسياسية، تنفست البورصة أمس ارتفاعاً، وعضت 550.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع للقيمة السوقية بنسبة 1.07%، وذلك مع الإعلان عن نافذة حوار قد تفتح بواحد الاتفاق.

ارتداد البورصة أمس يؤكد الرغبة في الاستثمار في السوق، والإقبال على تحمل هامش مخاطر معقول في ظل عوائد جيدة مضمونة من التوزيعات النقدية، أو مضاربية ناتجة عن التغيرات في مستويات الأسعار. إجماع البنوك على النظرة المستقبلية الإيجابية، وتقدير حجم مشاريع ضخمة، والتزام حكومي بالمشي قدماً نحو تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة، يوازي استمرارية في نمو أعمال البنوك وضمن توزيعات مستدامة، خصوصاً وأن البنوك هي الرافد الأول للسوق، حيث من المتوقع أن تكسر إجمالي التوزيعات حاجز المليار دينار كويتي من 9 بنوك فقط على مستوى البورصة.

توزيعات البنوك تعني بكل بساطة إعادة جزء من تلك السيولة إلى الاستثمار في الأسهم مرة أخرى، مع استعادة الاستقرار الكامل والتماسك الكلي، وزوال عوامل الضغط النفسي.

أسهم القطاع المصرفي قادت شرارة النشاط أمس بقيادة الأسهم ذات التوزيعات الجيدة والأرباح الإيجابية، إضافة إلى أسهم مرتبطة بأحداث إيجابية أيضاً.

في الأسابيع القليلة الماضية شهد السوق عمليات ضغط كبيرة، وتراجعت مستويات الأسعار بنسب حادة، وبعضها كان بمثابة فرصة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

من قام ببناء مراكز استثمارية حقق عوائد قياسية في ساعات قليلة مع ارتداد السوق، خصوصاً وأن هناك أسهم تحفظ بزخمها وقيمتها، وذات أصول جيدة ومضمونة العوائد نظراً لجودة عملياتها وتنوعها.

في الوقت الذي حققت فيه البورصة أمس مكاسب جيدة، كان من الملاحظ تراجع في كميات الأسهم المتداولة، وهو ما يعكس عزوف عن البيع، وترجمته تراجع الصفقات بنسبة 44.9%، حيث من تراجعت أسهمه يترقب استعادة مستوياتها السابقة أو تقليل الخسائر مع تلافي الضغط النفسي الناجم على أوضاع إقليمية وعالمية ليست ذات صلة بأداء مالي أو أوضاع

محلية.

في السياق ذاته تلاحظ تراجع مستويات القيمة بنسبة 44.9%، لكن مستوياتها جاءت جيدة بواقع 52.094 مليون دينار كويتي.

وأغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات الأحد مرتفعة؛ بدعم 12 قطاعاً.

وكان ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 1.11%، وصعد "العام" بنحو 1.07%، كما نما المؤشران الرئيسيين 50 والرئيسي بنسبة 0.83% و 0.85% على التوالي، عن مستوى جلسة الخميس الماضي.

بلغت قيمة التداولات 54.62 مليون دينار، وزعت على

166.5 مليون سهم، بتنفيذ 12.87 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 12 قطاعاً على رأسها التكنولوجيا بنحو 3.57%، فيما تراجع قطاع الرعاية الصحية وحيداً بـ 3.66%.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 94 سهماً على رأسها "امتيازات" بواقع 9.84%، بينما تراجع 28 سهماً على رأسها "التقدم" بنحو 8.92%، فيما استقر سعر 10 أسهم.

وجاء سهم "الأولى" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 11.01 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 8.33 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

مليون دينار أرباح «فنادق» عن 2025 و10% منحة للمساهمين

وعزت «الفنادق الكويتية» زيادة الأرباح إلى زيادة الإيرادات، وارتفاع مصاريف التشغيل والمصروفات العمومية، وتحسن أداء قطاع الضيافة والقطاع التأجيري. وأوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية للموافقة على توزيع أسهم منحة بنسبة 10% من الأسهم القائمة بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم على المساهمين المسجلين بسجلات الشركة، في نهاية يوم الاستحقاق.

تراجعت أرباح شركة الفنادق الكويتية في الربع الرابع من عام 2025 بنحو 66.55% سنوياً. وبلغت أرباح الشركة خلال الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر الماضي 60.44 ألف دينار، مقابل 180.70 ألف دينار في الربع الرابع من عام 2024. وحققت «فنادق» في عام 2025 ربحاً بقيمة مليون دينار، مقارنة بـ 983.7 ألف دينار ربح العام السابق له، بزيادة سنوية 1.89%.

مشروع دمج «كفيك» و«رساميل» ناجح ناجح



وافقت الجمعية العمومية لشركة كفيك للاستثمار على مشروع الاندماج مع «رساميل للاستثمار»، وذلك بنسبة 85% من أسهم شركة «كفيك»، وهي نسبة أغلبية تضمن المضي قدماً في المشروع، وذلك مقابل 53.420 مليون سهم لصالح ملاك «رساميل».



«أصول»: فوز تحالف يضم 6

شركات بمشروع «مجمع المثنى»

أعلنت شركة أصول للاستثمار ترسية مشروع عقار مجمع المثنى على تحالف يضم 6 شركات. جاء ذلك بناءً على الكتاب الوارد من هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأوضحت الشركة أن التحالف يضم كلاً من شركة أركان الكويت العقارية، وشركة الاستثمارات الوطنية، وشركة أصول للاستثمار، وشركة بيوت القابضة، وشركة ريل استيت هاوس العقارية، وساك الإنشائية. يُذكر أن التحالف بقيادة ريل استيت هاوس قد أعلن في 14 يناير/كانون الثاني 2026 التأهل فنياً للمشاركة والدخول في مشروع مزيدة الواجهة البحرية - المرحلة الثالثة (منطقة شرق بمدينة الكويت). وأعلنت اللجنة في 26 يناير 2025 اعتماد تحالف بقيادة ريل استيت هاوس كمستثمر فائز لمشروع عقار مجمع المثنى - بمدينة الكويت.

«مشاعر وشركتها التابعة»: تسلمنا 1.9 مليون دينار من «الأولى»

تسلمت أيضاً الشيك الخاص بالمديونية مبلغ 1.12 مليون دينار كويتي. وقالت إن الأثر المالي لذلك يتمثل في زيادة ببند النقد والنقد المعادل مبلغ 1.99 مليون دينار كويتي، وانخفاض في بند استثمارات في أوراق مالية مبلغ 1.23 مليون دينار كويتي. وستنعكس هذه الآثار على البيانات المالية للشركة في الربع الأول العام 2026، بعد خصم إجمالي المصاريف بتحقيق ربح قدره 624.38 ألف دينار كويتي.

أعلنت شركة مشاعر القابضة تسلمها الشيك الخاص بمديونية تبلغ 879.58 ألف دينار كويتي من الشركة الأولى للاستثمار. جاء ذلك بناءً على قرار إدارة الإفلاس الذي تم نشره في الجريدة الرسمية الكويت اليوم في عددها 1774 بخصوص إعادة الهيكلة والمقيد بالرقم الآلي 243670930 والمقدم من الشركة الأولى للاستثمار ضد دائئتها ومن بينهم شركة مشاعر القابضة والشركة التابعة مسعى العقارية. وأوضحت أن الشركة التابعة شركة مسعى العقارية

«العربية العقارية»: سداد 500 ألف دينار لبنك

أعلنت شركة العربية العقارية سداد دفعة التزامات قصيرة الأجل لبنك محلي بقيمة 500 ألف دينار. وكشفت أن السداد سيؤدي إلى انخفاض المطلوبات المتداولة على الشركة بنفس القيمة. وذكرت «العربية العقارية» أن أثر انخفاض المطلوبات سيظهر على نتائج أعمالها في الربع الأول من عام 2026.

«إنجازات» توقع عقد تجديد تسهيلات بقيمة 20 مليون دينار

الحالي على المركز المالي للشركة، وسوف ينعكس أثر هذه التسهيلات الائتمانية على البيانات المالية المجمعة للشركة وفقاً للمبالغ التي سيتم استخدامها خلال الفترات اللاحقة من قيمة التسهيلات.

وكشفت الشركة أن المستخدم من تلك التسهيلات يقدر بـ 10 ملايين دينار كويتي، ويستحق في 31 يناير 2032. وأوضحت أنه لا يوجد أثر مالي جوهري في الوقت

أعلنت شركة إنجازات للتنمية العقارية توقيعها تجديد عقد تسهيلات مصرفية بقيمة 20 مليون دينار كويتي والممنوحة لها من أحد البنوك المحلية في صورة تسهيلات نقدية.

الأميري
TAILORS
N.Y.

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS

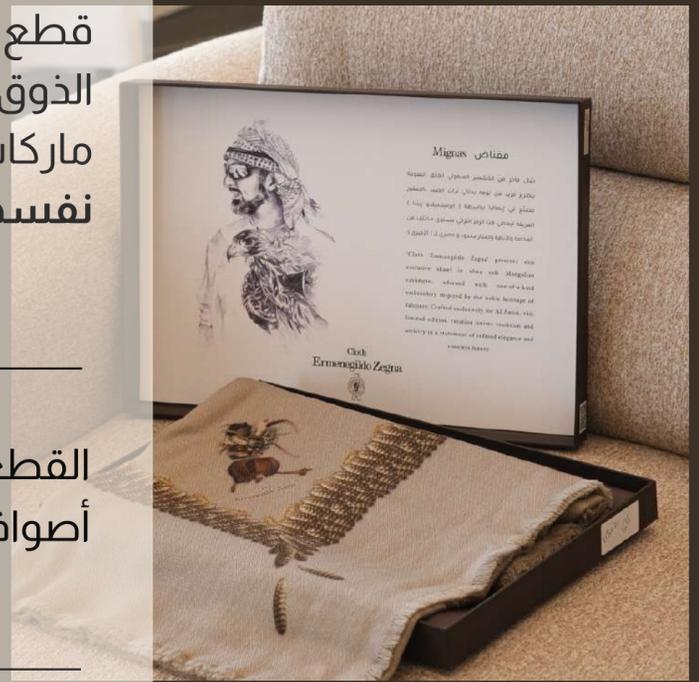


@ALAMIRIJA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

«تاسي» يتراجع بنسبة 1.89% ويغلق عند 11.167 نقطة



السوقية خلال شهر يناير 746 مليار ريال، مقارنة بـ 8.818 تريليون ريال، بنهاية الشهر السابق. واستحوذ قطاع الطاقة على 6.73% من إجمالي الأسهم المتداولة وبلغت قيمتها 7.83 مليار ريال، فيما أسهم في السوق بـ 6.14% من عدد الصفقات، ما يعكس الدور الحيوي لقطاع الطاقة في دعم نشاط السوق خلال الشهر.

تاسي منذ بداية 2026

شهد مؤشر السوق الرئيسية «تاسي» تقلبات ملحوظة منذ بداية عام 2026، حيث افتتح يناير عند 10,549 نقطة، قبل أن يتراجع تدريجياً خلال الأيام الأولى من الشهر، مسجلاً أدنى مستوياته عند 10,290 نقطة في 6 يناير.

بدأ المؤشر رحلة تعافٍ خلال الأسبوع الثاني من يناير، ليصعد إلى 10,455 نقطة في 7 يناير، ثم إلى 10,473 نقطة في 8 يناير، واستمر في الصعود إلى 10,610 نقاط في 11 يناير و10,746 نقطة في 12 يناير، قبل أن يتجاوز 10,800 نقطة في 13 يناير ويغلق عند 10,945 نقطة في 14 يناير. تذبذب طفيف قبل تسجيل أعلى مستوى شهري شهد المؤشر استقراراً نسبياً مع بعض التذبذب ليغلق عند 10,818 نقطة في 15 يناير، ثم عاود الارتفاع تدريجياً إلى 10,912 نقطة في 18 يناير و10,917 نقطة في 19 يناير، وصولاً إلى 10,948 نقطة في 21 يناير.

وحقق المؤشر أعلى مستوياته الشهرية عند 11,458 نقطة في 28 يناير، مسجلاً قفزة قوية ضمن موجة صعود الشهر.

وأنتهى المؤشر الشهر عند 11,382 نقطة في 29 يناير، قبل أن يسجل 11,167 نقطة في أول جلسة من فبراير 2026، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بعد سلسلة مكاسب قوية، في ظل ضغوط السوق العالمية وتذبذب أسعار بعض القطاعات القيادية.

مستويات الحذر داخل قطاع الأغذية، مشيراً إلى أن هذا الأداء الفردي لا يعكس اتجاهها عاماً بقدر ما يرتبط بعوامل تشغيلية خاصة بالشركة.

مستويات دعم فنية وترقب جيوسياسي

ومن الناحية الفنية، أشار الفراج إلى أن المؤشر يتجه لاختبار منطقة الدعم المفصلية عند مستوى 10,900 نقطة، في ظل حالة الترقب الجيوسياسي وتذبذب الأسواق العالمية، لافتاً إلى أن هذا المسار قد يشهد انعكاساً سريعاً في حال حدوث انفراجة سياسية إقليمية تعيد شهية المخاطرة للأسواق. وأكد أن استمرار تدفق السيولة الأجنبية الهيكلية، المرتبطة بإعادة موازنة مؤشر «إم إس سي آي» وتسهيلات قيد المستثمر الأجنبي، يمثل عاملاً داعماً لارتداد قوي محتمل، ويعزز ثقة المستثمرين في استدامة نمو السوق السعودي على المدى المتوسط والبعيد.

ارتفاع تاسي 8.5% في يناير مع صعود قيادي لأسهم المعادن والطاقة

أنهى مؤشر السوق الرئيسية «تاسي» شهر يناير 2026 على مكاسب قوية، مغلقاً عند 11,382.08 نقطة، مرتفعاً 891.39 نقطة بما يعادل 8.50% مقارنة بإغلاق ديسمبر 2025.

وسجل المؤشر خلال الشهر أعلى مستوى له عند 11,484.52 نقطة، فيما كان أدنى مستوى عند 10,281.49 نقطة، وشهد السوق تداولات نشطة على مستوى 268 شركة مدرجة.

نشاط التداول والقيمة السوقية

بلغت الكمية المتداولة خلال الشهر نحو 4.96 مليار سهم، بقيمة تداولية إجمالية بلغت 100.02 مليار ريال، من خلال 9.18 مليون صفقة. وبلغت القيمة السوقية الإجمالية في نهاية الشهر 9.564 تريليون ريال، مسجلة ارتفاعاً 8.47% مقارنة بالشهر السابق، وبلغت المكاسب

شهد مؤشر السوق الرئيسية «تاسي» أمس الأحد تراجعاً 1.89%، مغلقاً عند 11,167.48 نقطة، في حين سجل المؤشر الموازية نمو -السوق الموازية انخفاضاً نسبته 0.74%.

وبلغت القيمة المتداولة خلال الجلسة نحو 4.45 مليار ريال، فيما وصلت الكمية المتداولة إلى 208.1 مليون سهم.

وسجلت القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة 9,564.61 مليار ريال، من خلال 268 شركة، مع تنفيذ أكثر من 227 سهماً منخفضاً و33 سهماً مرتفعاً.

وقال محمد الفراج، رئيس أول إدارة الأصول بشركة «أرباح المالية»، إن التراجع الحالي في مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تاسي» بالتزامن مع بدء فتح السوق السعودي لجميع فئات المستثمرين الأجانب، يعكس حالة من التصحيح المنظم، وليس ضعفاً عاماً في السوق. وفي إجابة الفراج عن سبب تصدر أسهم شركتي «معادن» و«أماك» قائمة الأكثر انخفاضاً خلال جلسة الأحد، أوضح أن الضغوط تركزت بشكل أساسي في قطاع المعادن، نتيجة هبوط أسعار الذهب والفضة عالمياً، ما أثر سلباً على أسهم قيادية مثل «معادن» و«أماك» بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالسلع.

القطاع البنكي يمنع موجة بيع واسعة

أوضح الفراج أن القطاع البنكي لعب دور صمام الأمان للسوق، بفضل أدائه المستقر، الذي حال دون تحول التصحيح الحالي إلى موجة بيع شاملة، مؤكداً أن ذلك يعكس متانة الأساسيات المالية للبنوك السعودية وقدرتها على امتصاص التقلبات.

وأضاف الفراج أن تراجع سهم «نادك»، عقب إعلان نتائج مالية دون التوقعات، أسهم في زيادة

بورصات خليجية

فتح السوق المالية السعودية أمام الأجانب يعزز جاذبيتها عالمياً



تشهد السعودية تدفقات استثمارية أجنبية كبرى تركز على قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والصناعة، في مقدمتها مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر بقيمة 8.4 مليار دولار، ومصنع شركة لوسيد للسيارات الكهربائية في جدة بدعم مباشر من صندوق الاستثمارات العامة. إلى جانب مشاريع تطوير العلا بنحو 1.6 مليار دولار، واستثمارات متزايدة في الذكاء الاصطناعي شملت ضخ 500 مليون دولار من Salesforce، وصفقات تقنية أميركية بمليارات الدولارات في مجالات الشرائح الإلكترونية ومراكز البيانات.

توقعات الخبراء

كان المحلل الاقتصادي السعودي محمد العنقري قد صرح أن القرار يمثل «المرحلة الأهم» في مسار فتح السوق، لكونه يتيح الاستثمار في كامل السوق المالية دون قيود تأهيل، بما يتماشى مع المعايير المتبعة في الأسواق العالمية. وأضاف أن الخطوة ستسهم في رفع السيولة والتداولات اليومية، وتحسين آليات تسعير الأسهم، ودعم الإدراجات القادمة والإدراجات المزدوجة، إلى جانب التوسع في أدوات المشتقات المالية، بما يقلل من التقلبات الحادة ويعزز جاذبية السوق.

من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي وضاح الطه أيضاً أن القرار يحمل بعداً نفسياً إيجابياً للمستثمر المحلي، لا سيما بعد الأداء الضعيف للسوق خلال العام الماضي، مشيراً إلى أن نسب تداول الأجانب لا تزال دون الحدود القصوى المسموح بها. وأوضح أن تخفيف قيود الملكية الأجنبية من شأنه أن يرفع وزن الأسهم السعودية في مؤشرات عالمية، مثل مؤشرات مورغان ستانلي وMSCI، التي تشترط مستويات أعلى من نسبة الأسهم الحرة.

ويبلغ الوزن الحالي للسوق السعودية في مؤشر مورغان ستانلي، الذي تُقدّر قيمة أصوله بنحو 2.3 تريليون دولار، نحو 2.9%.

خصوصاً بنك الراجحي والبنك الأهلي السعودي.

اقتصاد قوي يدعم الانفتاح

يأتي فتح السوق في وقت تظهر فيه البيانات الاقتصادية قوة أداء الاقتصاد السعودي، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.8% في الربع الثالث من عام 2025 على أساس سنوي، وفق بيانات رسمية، في انعكاس لزخم النشاط الاقتصادي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد السعودي نمواً بنحو 4.3% خلال عام 2025، مع تسارع النمو إلى 4.5% في عام 2026، مدعوماً بارتفاع الإنتاج النفطي واستمرار الطلب المحلي.

حاجة متزايدة لتدفقات رأس المال

تتزامن هذه الخطوة مع ارتفاع الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية وتراجع عائدات النفط، ما يزيد من أهمية تدفقات رأس المال الأجنبي لدعم سوق المال وتمويل النمو. كما تتماشى مع نهج الهيئة المدرج في فتح السوق، سعياً لترسيخ مكانتها كسوق دولية قادرة على جذب تدفقات أكبر من رؤوس الأموال الأجنبية.

ويأتي ذلك في سياق أوسع تتجه فيه الدول العربية إلى فتح أسواقها المالية أمام المستثمرين الأجانب بهدف تعزيز السيولة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ودعم خطط التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، إلى جانب تحسين الأوزان في المؤشرات العالمية وجذب الاستثمار المؤسسي. ووفق أحدث البيانات، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية نحو 280 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من 2025، فيما جذبت الدول العربية مجتمعة 122.7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2024، ليرتفع إجمالي الرصيد الاستثماري الأجنبي في المنطقة إلى نحو 1.2 تريليون دولار، مع تصدر السعودية والإمارات ومصر قائمة أكبر الوجهات الجاذبة لرأس المال الأجنبي.

أهم الاستثمارات الأجنبية في السعودية

بدأت السوق السعودية الأحد تداول جميع فئات المستثمرين الأجانب غير المقيمين على الأسهم، بعد تطبيق القرار رسمياً اعتباراً من 1 فبراير، في خطوة تنظيمية وُصفت بأنها الأوسع منذ انفتاح السوق، وتأتي مدعومة بتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وتسارع نمو الأنشطة غير النفطية، ضمن مسار تعزيز جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتيح القرار للمستثمرين الأجانب الدخول المباشر إلى السوق الرئيسية دون الحاجة إلى تصنيفات أو ترتيبات سابقة، بعد إلغاء نظام «المستثمر الأجنبي المؤهل»، وإطار اتفاقيات المبادلة، ما يمثل تحولا تنظيمياً بارزاً في هيكل السوق.

وبموجبه، أصبح بإمكان المستثمرين غير المقيمين الاستثمار مباشرة في السوق الرئيسية، في خطوة تمثل المرحلة الأولى نحو السماح بامتلاك حصص أغلبية في الشركات المدرجة، بعدما كانت اللوائح الحالية تحدد سقف الملكية الأجنبية عند 49%.

تصنيفات المستثمرين الأجانب

وفقاً للقواعد التنظيمية الجديدة التي أقرتها هيئة السوق المالية، تم تحديد وتصنيف فئات المستثمرين الأجانب المسموح لهم بالاستثمار في سوق الأسهم السعودية على النحو التالي:

الأجنبي المقيم: وهو الفرد المقيم في المملكة العربية السعودية، ويحمل رخصة إقامة أو هوية مقيم سارية المفعول.

الأجنبي المقيم في دول مجلس التعاون الخليجي: الشخص الأجنبي المقيم في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي.

الأجنبي غير المقيم: الشخص الذي لا يقيم في المملكة العربية السعودية أو في أي من دول مجلس التعاون الخليجي. الشخص الاعتباري الأجنبي: الكيان المؤسس خارج المملكة، ويُسمح له بفتح حساب استثماري لغرض الاستثمار في الأوراق المالية، وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

المستثمر الاستراتيجي الأجنبي: فئة خاصة من المستثمرين الأجانب الذين يمتلكون حصصاً استراتيجية في الشركات المدرجة، ويخضعون لإطار تنظيمي وتعليمات خاصة.

الصندوق الأجنبي: صندوق الاستثمار المؤسس خارج المملكة العربية السعودية.

ملكية الأجانب تنمو قبل القرار

أظهرت البيانات أن اهتمام المستثمرين الدوليين بالسوق السعودية كان في مسار تصاعدي حتى قبل تخفيف القيود الأخيرة، إذ بلغت ملكية المستثمرين الأجانب أكثر من 590 مليار ريال (157.29 مليار دولار) بنهاية الربع الثالث من 2025، مقارنة بنحو 498 مليار ريال (132.76 مليار دولار) بنهاية 2024.

كما سجلت الاستثمارات الأجنبية في السوق الرئيسية نحو 519 مليار ريال (138.36 مليار دولار) خلال الفترة نفسها، ما يعكس توسعاً تدريجياً في مشاركة رأس المال الأجنبي.

وتتوقع مؤسسات مالية عالمية، من بينها جي بي مورغان تشيس، وإي إف جي هيرميس، أن يؤدي فتح السوق بالكامل أمام المستثمرين الأجانب إلى تدفقات استثمارية لا تقل عن 10 مليارات دولار، مع استفادة مرتقبة لأسهم البنوك،

3 قطاعات تدفع بورصة قطر لتحقيق مكاسب بنسبة 0.26%

في صدارتها «فودافون قطر» بـ 1.73%، بينما تراجع سعر 25 سهماً على رأسها «قامكو» بـ 5.04%، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء سهم «قامكو» على رأس نشاط التداولات بـ 23.13 مليون سهم، وسيولة بقيمة 41.88 مليون ريال، وذلك عقب إعلانها تحقيق أرباحاً بـ 767.7 مليون ريال في عام 2025.

أحجام التداول 109.95 مليون سهم مقارنة بـ 201.69 مليون سهم بالجلسة السابقة، ونفذ السوق 22.53 ألف صفقة، مقابل 36.5 ألف صفقة يوم الخميس.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ 3 قطاعات على رأسها البنوك والخدمات المالية بواقع 0.88%، فيما تراجع 4 قطاعات في مقدمتها قطاع النقل بـ 0.56%. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع سعر 25 سهماً

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد على ارتفاع، بدعم 3 قطاعات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.26% ليصل إلى النقطة 11340.30، رابحاً 29.92 نقطة عن مستوى الخميس الماضي.

تراجعت قيمة التداولات إلى 292.04 مليون ريال مقابل 689.89 مليون ريال يوم الخميس، وبلغت

بورصات خليجية

القياديات تتراجع بمؤشر مسقط في نهاية جلسة بيع



أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعا بنسبة 1.32%، بإقفاله عند مستوى 6,246.5 نقطة، خاسرا 83.76 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الخميس الماضي.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها المالي بنسبة 1%؛ متأثرا بتراجع سهم المدينة للاستثمار القابضة القيادي بنسبة 4.44%، وتراجع بنك صحرار الدولي القيادي بنسبة 3.05%.

وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.98%؛ بضغط سهم صناعة الكابلات العمانية القيادي المتراجع بنسبة 6.34%، وتراجع سهم جلفار للهندسة والمقاولات القيادي بنسبة 4.76%.

وكان الخدمات أقل القطاعات تراجعا بنسبة 0.59%؛ مع تقدم سهم صلالة لخدمات الموانئ القيادي على المتراجعين بنسبة 9.3%، وتراجع أوكيو لشبكات الغاز القيادي بنسبة 1.46%.
وحد من تراجع قطاع الخدمات صادرة سهم مسقط للغازات للرابحين بنسبة 9.6%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 31.16%، إلى 178.02 مليون ورقة مالية، مقابل 102.47 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 115.46%، خلال الجلسة إلى 43.99 مليون ريال، مقارنة بنحو 20.41 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

البنك الأهلي يتصدر الأنشطة قيمة وحجمًا

تصدر البنك الأهلي قائمة الأسهم الأنشطة قيمة، بتداولات بلغت 9.74 مليون ريال، وتلاه سهم بنك صحرار الدولي بقيمة تداول بلغت 8.35 مليون ريال، ثم سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بنحو 5.12 مليون ريال.

تلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بقيمة 4.74 مليون ريال،

المتراجع بنسبة 6.34% إلى 2.51 ريال. وتراجع سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 4.76% عند 0.1 ريال، وسهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 4.44% إلى 0.043 ريال، إضافة إلى تراجع سهم بنك صحرار الدولي بنسبة 3.05% عند 0.159 ريال.

وفي المقابل، تصدر سهم مسقط للغازات قائمة الرابحين خلال الجلسة مرتفعا بنسبة 9.6% عند سعر 0.137 ريال، تلاه سهم سندات متحدة تمويل المرتفع بنسبة 3.9% عند 0.08 ريال، ثم سهم المركز المالي بنسبة 2.17% عند 0.047 ريال.

كما ارتفع سهم الجزيرة للخدمات بنسبة 1.58% ليصل إلى 0.193 ريال، وسهم الصفاء للأغذية بنسبة 1.49% عند 0.68 ريال.

إضافة إلى سهم العمانية للاتصالات الذي سجل تداولات بقيمة 4.6 مليون ريال.

وعلى صعيد الأنشطة حجما، جاء البنك الأهلي في الصدارة أيضا بحجم تداول بلغ 54.14 مليون سهم، تلاه سهم بنك صحرار الدولي بتداول 52.07 مليون سهم.

وتلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بحجم 25.08 مليون سهم، وسهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج الذي سجل تداول 12.97 مليون سهم، وسهم أوكيو لشبكات الغاز بحجم 11.03 مليون سهم.

صلالة للموانئ يقود التراجعات

قاد سهم صلالة لخدمات الموانئ الأسهم المتراجعة بنسبة 9.3% عند 0.39 ريال، تبعه سهم صناعة الكابلات العمانية

بورصة قطر تصعد 5.9% خلال يناير

والخدمات الاستهلاكية بـ 1.59%. وعلى مستوى الأسهم، تصدر الأسهم الأكثر ارتفاعا سهم مجموعة مقدم القابضة بـ 25.27%، وتلاه سهم قطر لصناعة الألمنيوم بـ 17.88%، والبنك التجاري بـ 13.09%، ثم الخليج للمخازن بـ 12.05%.
بينما تصدر تراجعات الأسهم القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بـ 6.59%، وتلاه سهم دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بـ 4.08%، وقطر للسينما وتوزيع الافلام بـ 3.92%، ثم بنك الدوحة بـ 3.83%.
وجاء سهم قطر لصناعة الألمنيوم على رأس نشاط الكميات بـ 315.78 مليون ريال، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 1.29 مليار ريال.

السابق له البالغ 644.12 مليار ريال. وخلال الشهر الماضي بلغت قيمة التداولات بالبورصة القطرية 8.67 مليار ريال، وزعت على 2.78 مليار سهم، بتنفيذ 618.36 ألف صفقة.
وعلى المستوى القطاعي فقد ارتفعت جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها قطاع الاتصالات بـ 8.04% عند النقطة 2408.3، وتلاه قطاع النقل بـ 6.23% عند مستوى 5808.56 نقطة.
وارتفع أيضا قطاع الصناعة بـ 5.54% عند مستوى 4367.22 نقطة، وقطاع البنوك والخدمات المالية بـ 4.77% عند 5495.8 نقطة، وتلاه قطاع التأمين بـ 4.33%، والعقارات مرتفعا بنسبة 3.8%، ثم البضائع

شهدت بورصة قطر ارتفاعا ملحوظا خلال تعاملات شهر يناير 2026، تزامنا مع تسجيل 31.53 مليار ريال مكاسب بالقيمة السوقية.
صعد المؤشر العام بنسبة 5.9% ليختتم تعاملات الشهر الماضي بالنقطة 11310.38، رابحا 547.87 ألف نقطة عن مستواه بنهاية شهر ديسمبر 2025.
وعلى صعيد حركة الأسعار، ارتفعت أسعار 36 شركة، مقابل تراجع أسعار 17 شركة، واستقراراً بشركة.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الشهر الماضي 675.66 مليار ريال، بزيادة 4.90% أو 31.53 مليار ريال عن مستواها في ختام ديسمبر

بورصتي دبي وأبوظبيي: تراجعات متباينة في يناير بضغط من بيع أسهم قيادية

العاصمة أبوظبي، فقد واجهت الأسهم ضغوطا بيعية مكثفة، تصدرها سهم «بنك أبوظبي التجاري» الذي سجل انخفاضا حادا بنسبة 5.4% ليصل إلى مستوى 15.22 درهم.

كما تراجع سهم «مصرف أبوظبي الإسلامي» بنسبة 0.97% ليغلق عند 24.34 درهم. وطالت موجة التراجع سهم شركة «الدار العقارية» الذي انخفض بنسبة 1.3% مستقرا عند 9.59 درهم، مما عكس حالة الترقب العام لنتائج الأعمال السنوية.

وفي المقابل، برز سهم شركة «أدنوك للغاز» كأحد الرابحين القلائل في الجلسة، حيث ارتفع بنسبة 0.8% ليغلق عند مستوى 3.61 درهم، مستفيدا من استقرار الطلب في قطاع الطاقة، لينتهي السوق تداولاته في مشهد غلب عليه الحذر والترقب لما ستسفر عنه تداولات شهر فبراير.

الشركات العقارية والمصارف الكبرى؛ حيث هبط سهم شركة «إعمار العقارية» بنسبة 1.96% ليغلق عند مستوى 15 درهما، وتبعه سهم «إعمار للتطوير» الذي تراجع بنسبة 0.58% ليصل إلى 17.2 درهم.

ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن هذه الضغوط، إذ انخفض سهم «بنك دبي الإسلامي» بنسبة 2.3% مسجلا 9.66 درهم، بينما سجل سهم شركة «ديوا» تراجعا بنسبة 0.98% ليغلق عند 3.02 درهم.

وفي المقابل، عاكست بعض الأسهم الاتجاه الهابط محققة مكاسب انتقائية، حيث ارتفع سهم «بنك الإمارات دبي الوطني» بنسبة 0.3% ليصل إلى 31.1 درهم، وحقق سهم شركة «أملاك» قفزة لافتة بنسبة 3.5% ليغلق عند مستوى 1.77 درهم.
أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية والقطاع البنكي أما في

سجلت مؤشرات أسهم الإمارات تراجعا جماعيا في ختام تعاملات شهر يناير لعام 2026، وهي الجلسة التي تزامنت مع إغلاق الأسبوع، مما دفع بالمستثمرين إلى اتخاذ مراكز بيعية حذرة.

وجاء هذا الأداء السلبي نتيجة للضغوط المباشرة التي تعرضت لها المؤشرات من قبل الأسهم «القيادية» في أكثر من قطاع حيوي، حيث فضل المستثمرون جني الأرباح المحققة خلال الشهر، ما أدى إلى انخفاض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.7% ليغلق عند مستوى 6435.36 نقطة، في حين تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.79% مستقرا عند مستوى 10281.76 نقطة.

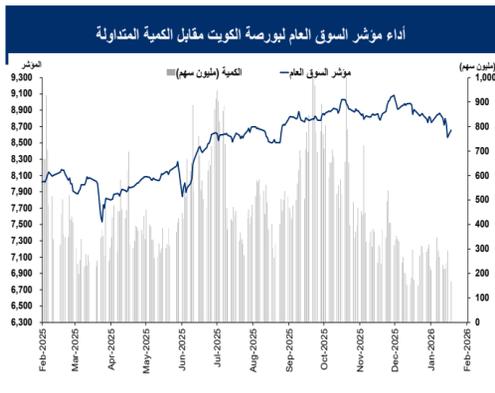
يشار إلى أن قطاعي العقارات والمصارف تحت المجهر وفي تفاصيل جلسة سوق دبي، سادت حالة من التراجع في أداء



نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

1 فبراير 2026



القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,656.9	1.07%	1.07%	(2.81%)
الطاقة	▲	1,817.7	0.60%	0.60%	4.77%
مواد أساسية	▲	812.5	0.09%	0.09%	(2.55%)
صناعية	▲	734.3	0.54%	0.54%	(3.08%)
سلع استهلاكية	▲	1,150.7	3.52%	3.52%	(15.37%)
رعاية صحية	▼	568.2	(3.66%)	(3.66%)	(3.84%)
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,240.6	0.83%	0.83%	(5.99%)
إتصالات	▲	1,259.9	1.11%	1.11%	2.80%
بنوك	▲	2,127.6	1.07%	1.07%	(1.96%)
التأمين	▲	1,877.9	1.99%	1.99%	(3.59%)
المقر	▲	1,942.1	1.14%	1.14%	(4.30%)
خدمات مالية	▲	1,758.8	1.34%	1.34%	(8.42%)
تكنولوجيا	▲	843.9	3.57%	3.57%	(11.45%)
متنوع	▲	381.6	0.69%	0.69%	(2.69%)

مؤشرات التداول	القيمة	التغيير اليومي %	المتوسط اليومي
القيمة المتداولة (مليون سهم)	167.0	(43.0%)	280.7
القيمة المتداولة (مليون ر.ك.)	54.7	(44.9%)	76.2
عدد الصفقات	13,073	(44.9%)	18,458

الاسم	السعر	التغيير اليومي	القيمة المتداولة	عدد التداولات	معدل دوران السهم	مؤشر القيمة	مؤشر التوزيع	مؤشر الربحية	مؤشر القيمة السوقية	مؤشر القيمة المتداولة	مؤشر القيمة السوقية	مؤشر القيمة المتداولة
الاسم المختصر للشركة المدرجة	السعر (د.ك.)	التغيير اليومي (%)	القيمة المتداولة (مليون ر.ك.)	عدد التداولات	معدل دوران السهم	مؤشر القيمة	مؤشر التوزيع	مؤشر الربحية	مؤشر القيمة السوقية (مليون ر.ك.)	مؤشر القيمة المتداولة (مليون ر.ك.)	مؤشر القيمة السوقية (مليون ر.ك.)	مؤشر القيمة المتداولة (مليون ر.ك.)
ديفان	1.010	▲	131.9	7.3	5.1%	0%	0%	0%	1,005	1,639	1,005	1,639
فريا	0.176	▼	13.4	1.78	11.9%	0.0%	2%	4%	0.180	0.365	0.180	0.365
أسس	0.204	▼	255.4	5.23	12.7%	0.0%	5%	6%	0.769	1.693	255.4	1,693
بيتك ريت	1.216	▲	116.2	1.41	15.8%	2.1%	3%	19%	0.255	0.700	116.2	1,410
المقر	6.636	▲	114.5	1.17	25.5%	2.7%	0%	5%	0.102	0.157	114.5	1,170
كويتية	0.214	▲	343.9	7.04	18.2%	2.6%	1%	6%	0.891	1.900	343.9	1,900
سهيلا	0.271	▼	114.5	1.17	25.5%	2.7%	0%	5%	0.221	0.441	114.5	1,170
يفيا	0.412	▲	12.9	0.91	48.5%	2.7%	5%	16%	0.098	0.147	12.9	147
استثمارات	0.270	▼	12.4	2.11	18.1%	2.5%	3%	5%	0.195	0.555	12.4	555
مشايخ	0.078	▲	67.5	1.44	12.2%	6.2%	0.0%	0%	0.201	0.241	67.5	241
ساحل	0.061	▲	401.9	4.25	13.0%	5.7%	3%	5%	0.785	1.155	401.9	1,155
البيت	0.072	▲	1.44	14.4	2.7%	2,396	2,353	1%	0.441	0.543	1.44	543
أرزان	0.339	▲	1.80	8.9	11.7%	1%	1%	1%	0.441	0.543	1.80	543
المركز	0.143	▲	1.38	11.1	5.4%	0%	54	90	0.988	1.770	1.38	1,770
كميفك	0.170	▲	2.94	21.0	5.1%	1%	639	430	0.519	0.769	2.94	769
الأولى	0.117	▲	114.9	25.66	NM	0.0%	2%	7%	0.121	2.145	114.9	2,145
الخليجي	0.487	▲	2.37	11.1	5.4%	2,130	1,258	1.1%	0.121	2.145	114.9	2,145
أعيان	0.212	▲	0.67	10.2	6.2%	0%	0%	0%	0.490	0.649	0.67	649
بيان	0.084	▲	0.86	11.8	3.1%	0%	0%	0%	0.710	1.290	0.86	1,290
أصول	0.246	▲	1.13	8.4	1.7%	0%	0%	0%	0.680	0.937	1.13	937
غفك	0.140	▼	0.77	8.9	7.0%	0%	1%	0%	0.133	0.197	0.77	197
كامكو	0.220	▲	1.27	7.4	2.6%	0.0%	18	8	0.305	0.484	1.27	484
مطرية دن	0.119	▲	3.17	NM	0.0%	2.9%	83	15	0.104	0.219	3.17	219
فونيكس	0.309	▲	1.89	23.4	0.0%	16%	219	18	0.033	0.179	1.89	179
مدار	0.103	▲	0.78	7.0	10.4%	0%	0%	0%	0.191	0.191	0.78	191
الديرة	0.469	▲	0.99	8.9	4.6%	322	41	2.0%	0.191	0.191	0.99	191
الصفاء	0.253	▲	1.04	8.9	0.0%	3%	1,673	111	0.043	0.093	1.04	93
الكتف	0.035	▲	0.19	3.0	0.0%	82%	3,215	1,128	0.261	0.449	0.19	449
نور	0.414	▲	1.99	NM	0.0%	8%	2,010	560	0.133	0.297	1.99	297
تعمير أ	1.300	=	0.55	NM	0.0%	1%	448	32	0.068	0.094	0.55	94
الإماراتية	0.107	▲	1.36	28.5	3.9%	5%	1,543	612	0.384	0.435	1.36	435
اسيا	0.041	▲	0.62	9.1	3.8%	0%	1%	0%	0.323	0.480	0.62	480
إسبات	0.367	=	0.47	10.3	6.3%	0%	0%	0%	0.233	0.335	0.47	335
الامتياز	0.050	▲	1.86	NM	1.2%	22%	871	178	0.066	0.315	1.86	315
منازل	0.050	▲	0.84	10.8	0.0%	2%	837	72	0.065	0.102	0.84	102
صناعات	0.267	▲	2.12	18.3	1.4%	3%	1,354	1,378	0.727	1.185	2.12	1,378
دورة كيبك	0.714	▲	0.89	21.9	3.1%	0%	1%	0%	0.093	0.235	0.89	235
التخصص	0.071	▲	1.31	26.1	1.4%	18%	3,689	763	0.141	0.233	1.31	233
حاصلات	0.137	=	1.93	26.5	0.0%	30%	1,714	358	0.127	0.236	1.93	236
لقمر	0.212	▲	0.87	16.7	3.8%	9%	383	50	0.080	0.157	0.87	157
تحويل خليج	0.178	▲	0.61	11.0	3.6%	1%	60	5	0.068	0.114	0.61	114
توفست	0.092	▲	1.99	5.0	0.0%	4%	255	14	0.030	0.086	1.99	86
عصار	0.098	▲	0.81	44.8	0.0%	2%	47	3	0.053	0.096	0.81	96
المنار	0.097	▲	0.72	13.4	6.1%	1%	78	6	0.059	0.112	0.72	112
البورصة	3.204	▲	2.09	64.1	1.9%	24%	913	286	0.092	0.382	2.09	382
بيوت	0.364	▲	0.40	NM	0.0%	28%	1,592	159	0.078	0.187	0.40	187
خدمات مالية	1.3%	▲	2.03	8.9	0.0%	1%	51	11	0.128	0.256	2.03	256
الأنظمة	0.116	▲	1.00	17.2	3.8%	5%	3,158	255	0.079	0.216	1.00	216
تكنولوجيا	3.6%	▲	0.00	0.0	0.0%	0%	0	0	0.000	0.000	0.00	0.00
شمال الزور	0.145	▲	2.05	1.15	NM	0.0%	17%	2,477	0.101	0.149	2.05	149
متنوع	0.07%	▲	33.2	1.71	8.5	0.0%	37%	1,060	0.050	2.660	33.2	2,660
مشاعر	0.096	▲	0.96	10.5	0.0%	5%	16	2	0.070	0.132	0.96	132
المسكن	0.055	=	0.00	0.0	0.0%	0%	0	0	0.036	0.074	0.00	74

الاسم	السعر	التغيير اليومي	القيمة المتداولة	عدد التداولات	معدل دوران السهم	مؤشر القيمة	مؤشر التوزيع	مؤشر الربحية	مؤشر القيمة السوقية	مؤشر القيمة المتداولة	مؤشر القيمة السوقية	مؤشر القيمة المتداولة
ديفان	1.010	▲	131.9	7.3	5.1%	0%	0%	0%	1,005	1,639	1,005	1,639
فريا	0.176	▼	13.4	1.78	11.9%	0.0%	2%	4%	0.180	0.365	0.180	0.365
أسس	0.204	▼	255.4	5.23	12.7%	0.0%	5%	6%	0.769	1.693	255.4	1,693
بيتك ريت	1.216	▲	116.2	1.41	15.8%	2.1%	3%	19%	0.255	0.700	116.2	1,410
المقر	6.636	▲	114.5	1.17	25.5%	2.7%	0%	5%	0.102	0.157	114.5	1,170
كويتية	0.214	▲	343.9	7.04	18.2%	2.6%	1%	6%	0.891	1.900	343.9	1,900
سهيلا	0.271	▼	114.5	1.17	25.5%	2.7%	0%	5%	0.221	0.441	114.5	1,170
يفيا	0.412	▲	12.9	0.91	48.5%	2.7%	5%	16%	0.098	0.147	12.9	147
استثمارات	0.270	▼	12.4	2.11	18.1%	2.5%	3%	5%	0.195	0.555	12.4	555
مشايخ	0.078	▲	67.5	1.44	12.2%	6.2%	0.0%	0%	0.201	0.241	67.5	241
ساحل	0.061	▲	401.9	4.25	13.0%	5.7%	3%	5%	0.785	1.155	401.9	1,155
البيت	0.072	▲	1.44	14.4	2.7%	2,396	2,353	1%	0.441	0.543	1.44	543
أرزان	0.339	▲	1.80	8.9	11.7%	1%	1%	1%	0.441	0.543	1.80	543
المركز	0.143	▲	1.38	11.1	5.4%	0%	54	90	0.988	1.770	1.38	1,770
كميفك	0.170	▲	2.94	21.0	5.1%	1%	639	430	0.519	0.769	2.94	769
الأولى	0.117	▲	114.9	25.66	NM	0.0%	2%	7%	0.121	2.145	114.9	2,145
الخليجي	0.487	▲	2.37	11.1	5.4%	2,130	1,258	1.1%	0.121	2.145	114.9	2,145
أعيان	0.212	▲	0.67	10.2	6.2%	0%	0%	0%	0.490	0.649	0.67	649
بيان	0.084	▲	0.86	11.8	3.1%	0%	0%	0%	0.710	1.290	0.86	1,290
أصول	0.246	▲	1.13	8.4	1.7%	0%	0%	0%	0.680	0.937	1.13	937
غفك	0.140	▼	0.77	8.9	7.0%	0%	1%	0%	0.133	0.197	0.77	197
كامكو	0.220	▲	1.27	7.4	2.6%	0.0%	18	8	0.305	0.484	1.27	484
مطرية دن	0.119	▲	3.17	NM	0.0%	2.9%	83	15	0.104	0.219	3.17	219
فونيكس	0.309	▲	1.89	23.4	0.0%	16%	219	18	0.033	0.179	1.89	179
مدار	0.103	▲	0.78	7.0	10.4%	0%	0%	0%	0.191	0.191	0.78	191
ال												

السوق	القيمة السوقية	آخر إقفال	العائد الأسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	42,861	9,123.94	-3.4%	-3.9%	-3.9%	729,940,392	316,206,463	56,412	17.9	1.7	81.8%
السوق الرئيسي	9,538	8,023.11	-3.1%	-3.4%	-3.4%	475,297,627	82,299,143	42,807	13.0	1.2	18.2%
السوق العام	52,400	8,565.58	-3.4%	-3.8%	-3.8%	1,205,238,019	398,505,606	99,219	14.9	1.3	100%

القطاع	القيمة السوقية	آخر إقفال	العائد الأسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	32,109	2,105.00	-3.2%	-3.0%	-3.0%	357,523,975	187,658,091	26,898	20.4	1.3	61.28%
مواد أساسية	460	811.74	-1.9%	-2.6%	-2.6%	2,753,530	1,588,589	606	16.2	2.4	0.88%
الخدمات الاستهلاكية	1,499	2,222.17	-3.8%	-6.8%	-6.8%	13,564,502	7,316,411	3,560	15.8	1.4	2.86%
السلع الاستهلاكية	339	1,111.62	-16.2%	-18.2%	-18.2%	1,673,300	1,259,443	592	18.8	1.7	0.65%
الطاقة	510	1,806.95	-6.0%	4.2%	4.2%	41,052,829	10,340,135	3,519	11.9	2.4	0.97%
الخدمات المالية	5,799	1,735.54	-4.8%	-9.6%	-9.6%	453,514,648	88,096,588	24,551	14.6	1.2	11.07%
الرعاية الصحية	284	589.81	0.1%	-0.2%	-0.2%	36	23.336	9	24.3	1.8	0.54%
صناعية	2,478	730.36	-1.4%	-3.6%	-3.6%	96,333,215	29,070,227	14,569	15.4	1.3	4.73%
التأمين	777	1,841.25	-3.6%	-5.5%	-5.5%	4,233,418	530,003	797	10.2	1.2	1.48%
العقار	4,153	1,920.14	-4.8%	-5.4%	-5.4%	209,724,835	61,130,813	18,826	16.5	1.2	7.92%
التكنولوجيا	11	814.80	-11.1%	-14.5%	-14.5%	1,959,670	227,917.99	351	NM	1.0	0.02%
الاتصالات	3,822	1,246.04	-1.3%	1.7%	1.7%	17,972,092	10,571,033	4,389	11.2	2.3	7.29%
منافع	159	378.95	-1.4%	-3.4%	-3.4%	4,931,969	716,333	552	11.6	1.2	0.30%

الأكثر ارتفاعاً						الأكثر انخفاضاً					
السهم	آخر إقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات	السهم	آخر إقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
المعدات	245	12.61%	24,490,227	6,958,931	6,288	الإماراتية	101	-21.71%	2,881,986	321,597	463
ديجيتس	987	4.98%	401,082	390,843	168	ميزان	1,017	-17.05%	1,098,024	1,203,911	508
ثريا	177	3.51%	70,870	12,489	89	بترولية	620	-16.22%	98,282	64,572	80
فنادق	260	3.17%	186,974	47,736	110	صكوك	65	-12.84%	4,632,778	312,725	358
المتكاملة	427	2.89%	13,176,835	5,474,265	902	مراكز	246	-12.77%	8,939,294	2,333,058	2,874

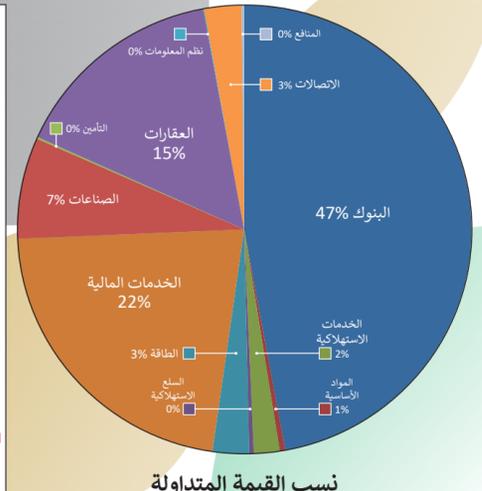
الأكثر تداولاً من حيث القيمة						الأكثر تداولاً من حيث الكمية					
السهم	آخر إقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات	السهم	آخر إقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
بيتك	808	-2.18%	82,023,985	66,931,095	9,750	بيتك	808	-2.18%	82,023,985	66,931,095	9,750
جي اف اتش	175	-5.41%	66,251,380	11,749,849	1,772	وطني	951	-5.09%	52,516,456	51,788,534	5,979
الدولي	272	-2.16%	62,447,667	17,239,935	1,507	المباني	1,005	-5.28%	22,876,613	23,392,777	3,776
صناعات	264.0	-7.69%	53,696,314	14,615,557	1,800	الدولي	272	-2.16%	62,447,667	17,239,935	1,507
وطني	951.0	-5.09%	52,516,456	51,788,534	5,979	خليج ب	345	-1.71%	43,252,917	15,078,202	1,438

ملخص السوق:

• انخفضت كمية تداول السوق الأول بنسبة 0.2%، بينما ارتفعت القيمة بنسبة 1.1%. كما انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الرئيسي بنسبة 33% و 34% على التوالي.

• هبوط جماعي للمؤشرات في نهاية الأسبوع رغم البداية القوية، بسبب تصاعد التوترات في المنطقة.

• في التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8565، ومستويات الدعم عند 8546 و 8516 و 8462، بينما تقع المقاومة عند 8617. كما أغلق مؤشر السوق الأول عند 9123، ومستويات الدعم عند 9080 و 9011 و 8908، بينما تقع المقاومة عند 9132. وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 8023، ومستويات الدعم عند 8012 و 7973 و 7933، بينما تقع المقاومة عند 8056.



عطورات

مقامس
maqames - perfume

55205700



إشكاليات الرقابة على الشركات المساهمة الموقوفة عن التداول

بقلم المحامي الدكتور - فلاح مطارد الحربي



مع تزايد حالات إيقاف الشركات المساهمة عن التداول في سوق الأوراق المالية، برزت إشكاليات قانونية ورقابية تتعلق بالوضع التنظيمي لهذه الشركات بعد خروجها من مظلة السوق (الرقابة الفعلية المتصلة بالتداول، لكون الشركة مساهمة) فبينما يُفترض أن يكون الإيقاف إجراءً يهدف إلى حماية السوق وأموال المساهمين، يكشف واقع التطبيق أن هذه المرحلة قد تتحول - في بعض الحالات - إلى مسار يسمح بالخروج من الإطار الرقابي الصارم المفروض على الشركات المدرجة بعيداً عن رقابة هيئة أسواق المال المباشرة.

مجالس الإدارة من جهة أخرى، وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، تُطرح إشكاليات الرقابة على الشركات المساهمة الموقوفة عن التداول من خلال سلسلة مقالات أسبوعية، يخصص كل مقال فيها لمحور محدد، على النحو التالي:

المدخل التشريعي والفرغ الرقابي بعد إيقاف التداول. وزارة التجارة ورقابة الشركات المساهمة الموقوفة (حدود الاختصاص والمسئولية). الجمعيات العمومية في الشركات الموقوفة عن التداول (رقابة فعلية أم إجراء شكلي). اعتماد الميزانيات في الشركات الموقوفة (أين المحاسبة وأين المسئولية). مسئولية أعضاء مجالس الإدارة في مرحلة ما بعد إيقاف التداول وإشكالية إبراء الذمة. هل نحتاج إلى إطار تشريعي خاص بالشركات المساهمة الموقوفة عن التداول؟

تمتد إلى مسائل فنية محورية تمس جوهر الوضع المالي للشركة، من بينها مدى خضوع القوائم المالية للتدقيق الفعلي، وصحة البيانات المالية المعلنه، وتحليل التدفقات النقدية ومصادرها، وطبيعة التعاملات مع الشركات الزميلة والتابعة، وأسس منح القروض والضمانات، وهي مسائل ذات أثر مباشر على تقييم المركز المالي الحقيقي للشركة، ولا تقل أهمية عن الرقابة الشكلية على الإجراءات.

وتزداد حساسية هذه المرحلة عندما تُستخدم الإجراءات التنظيمية كوسيلة لتحقيق غاية متكررة في واقع بعض الشركات المساهمة، تتمثل في تمرير القرارات والوصول إلى إبراء الذمة، بما يثير تساؤلات جدية حول مدى التوازن القائم بين حماية السوق وأموال المساهمين من جهة، وضمان عدم إساءة استخدام هذه المرحلة لتحقيق مصالح

ويثير هذا الواقع تساؤلاً مشروعاً حول ما إذا كان إيقاف التداول يمثل خطوة إصلاحية مؤقتة، أم أنه قد يُستخدم - في بعض الوقائع - كمسار بديل يسمح بالانتقال من بيئة رقابية مشددة إلى بيئة أقل صرامة، بما يتيح إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية للشركة دون الخضوع لذات المستوى من معايير الإفصاح والحوكمة والرقابة الجوهرية، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات المالية واعتماد الميزانيات ومسئولية أعضاء مجالس الإدارة.

ولا ينصرف هذا الطرح إلى تقييم دور أي جهة رقابية بعينها، بقدر ما يسلط الضوء على طبيعة المرحلة اللاحقة لإيقاف التداول، وما قد يترتب عليها من فراغ تشريعي أو تداخل في الاختصاصات الرقابية.

ولا تقتصر الإشكالية في مرحلة ما بعد إيقاف التداول على الجانب القانوني أو الاجرائي فحسب، بل





صناعة الملابس وما ذكر منها في القرآن الكريم

بقلم - محمد سعد خليل

Khalilm5090@yahoo.com

تعتبر صناعة الملابس من الصناعات القديمة التي تلعب دورا كبيرا في بناء الاقتصاد المحلي للدول من خلال توفير السلع المحلية وتقليل الاستيراد وتوفير الوظائف ونمو الصناعة... الخ ، مما يعزز الموازنة العامة للدولة ويدعم الاقتصاد الكلي. من يتأمل صناعة الملابس، يتبادر إلى ذهنه سؤال: هل الملابس وجدت في الحياة الدنيا فقط، أم كانت منذ أن خلق الله سيدنا آدم عليه السلام في الجنة؟

قسم أطاع ربه في الدنيا وصبر على شهواتها وعمل عملا صالحا، فأولئك يلبسون الحسن من الثياب، حيث ذكر الله ذلك في القرآن الكريم، سورة الدخان، الآية ٥٣، «..... يلبسون من سندس وإستبرق متقابلين.....»، وفي سورة فاطر، الآية ٣٣، «..... جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حريير.....». أما القسم الثاني من الناس، فهم الذين عصوا ربهم في الحياة الدنيا فحق عليهم العذاب، ولبسوا السيء من الثياب، حيث قال تعالى في سورة الحج، الآية ١٩، «..... فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار يصب من فوق رؤوسهم الحميم.....» صدق الله العظيم. جعلنا الله وإياكم من أهل الجنة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خياطة الملابس، حيث كان يعمل بهذه الحرفة، وكان أول من خاط الثياب من نبات الكتان بعد أن كانت تصنع من جلود الحيوانات.

اللباس فيما بعد موت الإنسان (حياة البرزخ)

الحقيقة الثابتة هو أن الإنسان مهما عاش في هذه الحياة الدنيا فإنه سوف يغادرها بالموت، حيث يعتبر القبر آخر منازل الدنيا وأول منازل الآخرة، لذلك وحسب تعاليم الدين الإسلامي الحنيف أنه إذا مات المسلم بعد تغسيله يتم وضعه أو إلباسه القماش الأبيض أو ما يطلق عليه الكفن، أما في بعض الديانات الأخرى يتم إلباسه أفضل ما لديه من لباس.

اللباس في الآخرة

ينقسم الناس في يوم القيامة إلى قسمين،

اللباس قبل الحياة على الأرض

من النص القرآني الكريم نجد أن سيدنا آدم وسيدتنا حواء عليهما السلام كانا في الجنة قبل هبوطهما منها إلى الأرض يلبسان اللباس، حيث ذكر الله عز وجل ذلك بوضوح بالقرآن الكريم في سورة الأعراف، الآية ٢٧، «... يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوءاتهما.....» صدق الله العظيم.

اللباس منذ بدء الحياة على الأرض

تعتبر حرفة الخياطة من أقدم الحرف في هذه الحياة الدنيا، فقد بعث الله سيدنا إدريس عليه السلام، وهو ثاني نبي بعد سيدنا آدم عليه السلام، لكي يدعو الناس إلى عبادة الله ويعلمهم حرفة



KAMCO
INVEST

التقرير الشهري لأداء بورصات الخليج

مؤشر الأسهم الخليجية يسجل أعلى معدل نمو شهري منذ أكثر من 6 سنوات

تفوق أسواق الأسهم الخليجية على معظم الأسواق العالمية خلال يناير 2026

سجلت البورصة السعودية أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية بنسبة 8.5%

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداول الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,123.9	(3.9%)	168.0	4.8	13.1	1.3	2.5%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	8,523.3	(1.9%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,023.1	(3.4%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,565.6	(3.8%)					
السعودية	11,382.1	8.5%	2,551.0	26.6	19.2	2.3	3.4%
أبوظبي	10,281.8	2.9%	838.2	6.9	20.2	2.6	2.3%
دبي	6,435.4	6.4%	299.1	3.9	10.5	1.9	4.4%
قطر	11,310.4	5.1%	185.6	2.3	12.7	1.4	4.4%
البحرين	2,044.1	(1.1%)	71.5	0.06	14.1	1.4	3.7%
عمان	6,330.3	7.9%	44.4	2.1	10.3	1.4	4.9%
إجمالي الأسواق الخليجية			4,157.8	46.8	17.5	2.2	3.3%

المصدر: بحوث كامكو إنفست

أف أتش المالية وشركة اكتتاب القابضة بتداولات بلغت 333.5 مليون سهم و223.2 مليون سهم، على التوالي. أما من حيث قيمة التداولات الشهرية، فقد تصدر سهم بيت التمويل الكويتي مرة أخرى القائمة بتداولات بلغت قيمتها 180.1 مليون دينار كويتي، وتبعه كلا من سهمي بنك الكويت الوطني والشركة التجارية العقارية بتداولات قدرها 125.9 مليون دينار كويتي و73.5 مليون دينار كويتي، على التوالي.

وعلى صعيد إعلانات النتائج المالية للعام 2025، أعلن بنك الكويت الوطني عن تسجيل صافي ربح قدره 575.6 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2025، بتراجع بلغت نسبته 4.1 في المائة، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى أثر ارتفاع الضرائب الذي فاق النمو المحقق في كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. وقد أوصى البنك بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 35 فلس للسهم الواحد عن السنة المالية 2025. من جهته، بلغت صافي أرباح بيت التمويل الكويتي 632.1 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2025، محققاً نمواً بنسبة 5.0 في المائة مقارنة بالعام السابق، بدعم رئيسي من ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنسبة 11.5 في المائة. وقد أوصى البنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 24 في المائة. كما سجل بنك بوبيان ارتفاعاً في صافي أرباحه لتصل إلى 100.5 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2025، مقارنة بصافي أرباح قدره 96.8 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2024، على خلفية زيادة صافي إيرادات التمويل.

السعودية

سجلت البورصة السعودية أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية في يناير 2026، بدعم من تواصل الزخم على

وأظهر أداء القطاعات اتساع نطاق التراجع، إذ لم يسجل سوى قطاعين فقط مكاسب خلال الشهر. وتصدر قطاع الطاقة قائمة القطاعات الراحبة بارتفاع بلغت نسبته 4.2 في المائة، تلاه قطاع الاتصالات بمكاسب قدرها 1.7 في المائة. وفي المقابل، سجل قطاع السلع الاستهلاكية أكبر تراجع بنسبة 18.2 في المائة، وتبعه قطاعا التكنولوجيا والخدمات المالية بانخفاضهما بنسبة 14.5 في المائة و9.6 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم أسيكو للصناعات قائمة الراجين مسجلاً مكاسب بنسبة 20.6 في المائة، وتبعه كل من سهمي أوريدو والشركة العمليّة للطاقة بنمو بلغت نسبته 18.5 في المائة و15.5 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر سهم شركة مراكز التجارة العقارية قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بانخفاض حاد بلغت نسبته 41.8 في المائة، وتبعه كلا من سهمي دلقان العقارية والشركة الكويتية الإماراتية القابضة بتراجع بلغت نسبته 38.1 في المائة و29.4 في المائة، على التوالي.

أما أنشطة التداول في البورصة خلال الشهر فقد شهدت تراجعاً بعد تحسنها الشهر السابق. إذ انخفض إجمالي الأسهم المتداولة بنسبة 26.6 في المائة ليبلغ 5.0 مليار سهم في يناير 2026، مقابل 6.9 مليار سهم في ديسمبر 2025. كما تراجعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة بلغت 20.5 في المائة لتصل إلى 1.5 مليار دينار كويتي مقابل 1.8 مليار دينار كويتي في ديسمبر 2025. وتصدر سهم الشركة التجارية العقارية قائمة الأسهم الأعلى تداولاً من حيث كمية الأسهم المتداولة على أساس شهري، بإجمالي بلغ 337.0 مليون سهم، تلتها مجموعة جي

تفوقت أسواق الأسهم في الدول الخليجية على معظم الأسواق العالمية خلال شهر يناير 2026، بعدما شهدت بداية قوية للعام بدعم من استمرار الزخم القوي، خاصة خلال النصف الثاني من الشهر. وجاء هذا الارتفاع متسقاً مع موجة الصعود واسعة النطاق التي شهدتها مؤشرات الأسواق الناشئة عالمياً، والتي قادتها مكاسب بمعدل ثنائي الرقم في كل من كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل، في انعكاس لعمليات الشراء القوية لأسهم قطاع التكنولوجيا. كما ساهمت البداية الإيجابية لموسم إعلان النتائج المالية عن فترة الربع الرابع من العام 2025 في دعم المكاسب، حيث أعلنت معظم البنوك الكبرى ارتفاع معدلات النمو السنوي للأرباح. بالإضافة إلى ذلك، عزز ارتفاع أسعار النفط الخام، التي تم تداولها فوق مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل لأول مرة منذ أربعة أشهر، من معنويات المستثمرين تجاه الأسواق الخليجية. إلا أنه على الرغم من ذلك، أدت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى الحد من المكاسب.

وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي أحد أقوى معدلات النمو على أساس شهري على مستوى العالم، محققاً ارتفاعاً بنسبة 7.8 في المائة خلال شهر يناير 2026، وهو أكبر مكاسب شهري له منذ أكثر من 6 سنوات، وتحديدًا منذ أبريل 2020. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 791.8 نقطة، في أعلى مستوياته المسجلة منذ نحو ثلاث سنوات ونصف. وجاءت هذه المكاسب القوية مدفوعة بتباين أداء كل دولة على حدة، حيث جاءت السوق السعودية في صدارة البورصات الراحبة خلال الشهر محققة مكاسب بنسبة 8.5 في المائة، والتي تعد الأكبر منذ خمس سنوات، تلتها كلا من سوقي عمان ودبي بارتفاعهما بنسبة 7.9 في المائة و6.4 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجلت بورصة الكويت أكبر تراجع بين أسواق المنطقة بنسبة 3.8 في المائة، متأثرة بعمليات جني الأرباح، فيما تراجعت سوق البحرين بنسبة 1.1 في المائة خلال شهر يناير 2025.

وعلى الصعيد العالمي، واصلت أسواق الدول الناشئة تفوقها على الأسواق المتقدمة، إذ سجل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة مكاسب قوية بمعدل ثنائي الرقم وصل إلى 8.8 في المائة خلال الشهر. وفي المقابل، ظلت أسواق الولايات المتحدة وأوروبا تتسم بالتقلبات نتيجة القضايا الجيوسياسية والرسوم الجمركية، إلا أنها شهدت موجة انتعاش في أواخر الشهر عقب تسجيلها لتراجعات حادة خلال الأسبوع الثالث، لتنتهي تداولات الشهر على مكاسب محدودة في خاتمة الأحاد.

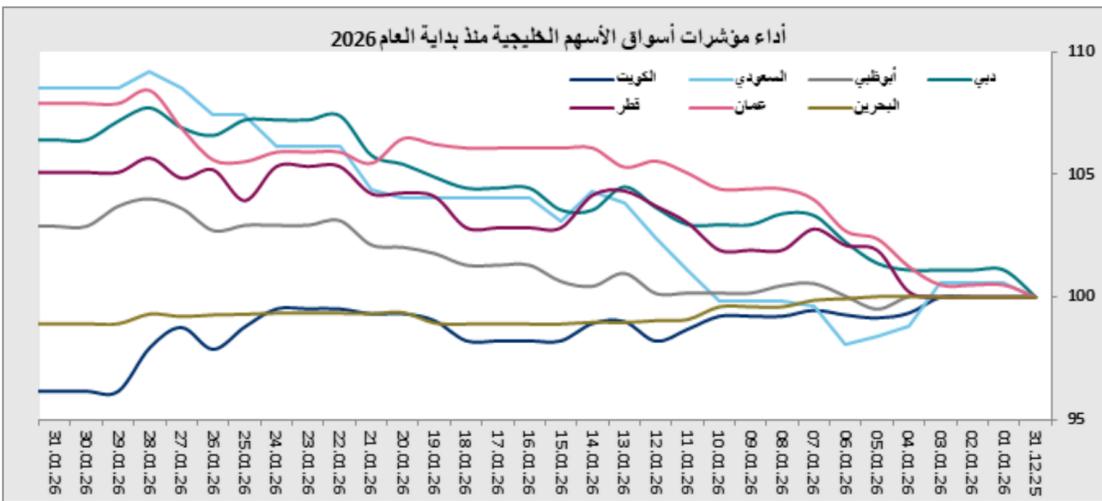
الكويت

سجلت المؤشرات الكويتية أكبر تراجع شهري بين الأسواق الخليجية خلال شهر يناير 2026، في أعقاب موجة الهبوط واسعة النطاق التي طالت معظم القطاعات. إذ تكبد مؤشر السوق الأول أكبر خسارة شهرية بنسبة 3.9 في المائة، متأثراً بتراجع أسهم الشركات القيادية ذات القيمة السوقية الكبيرة. كما انخفض كلا من مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3.8 في المائة و3.4 في المائة، على التوالي، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 تراجعاً أقل نسبياً بنسبة 1.9 في المائة خلال الشهر.



معظم البنوك الكبرى حققت ارتفاعاً في معدلات النمو السنوي للأرباح

سجلت المؤشرات الكويتية أكبر تراجع شهري بين الأسواق الخليجية خلال يناير الماضي



المصدر : بحوث كامكو إنفست

بنسبة 3.8 في المائة. أما مكاسب مؤشر القطاع الصناعي فجاءت مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع كلا من سهمي شركة قطر لصناعة الألمنيوم وشركة الخليج الدولية للخدمات بنسبة 17.9 في المائة و9.4 في المائة، على التوالي، خلال الشهر، في حين تراجع سهم الشركة القطرية للصناعات التحويلية بنسبة 1.6 في المائة.

وفي قطاع النقل، جاءت المكاسب مدفوعة بارتفاع سهم شركة الخليج للمخازن بنسبة 12.1 في المائة. كما ساهمت مكاسب سهم شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات) وشركة الملاحة القطرية بنسبة 6.9 في المائة و4.9 في المائة في دعم أداء مؤشر قطاع النقل.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين ثاني أكبر تراجع شهري على مستوى الأسواق الخليجية خلال شهر يناير 2026، بانخفاض بلغت نسبته 1.1 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,044.1 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مال الاتجاه العام هامشياً لصالح القطاعات الراححة، إذ حققت أربعة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية مكاسب خلال الشهر. إلا أن المؤشرين الأثقل وزناً سجلا تراجعاً، وهما مؤشر القطاع المالي (-1.5 في المائة) ومؤشر قطاع المواد الأساسية (-1.8 في المائة). وضمن مؤشر قطاع المواد الأساسية، تراجع سهم شركة أمينيوم البحرين، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن المؤشر، بنسبة 1.8 في المائة. أما أداء مؤشر القطاع المالي فقد تأثر بانخفاض أسعار عدد من الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها مجموعة جي اف اتش المالية (-7.7 في المائة) والمؤسسة العربية المصرفية (-6.5 في المائة).

عمان

ارتفع مؤشر مسقط 30 بنسبة 7.9 في المائة خلال شهر يناير 2026، إذ استعاد مكاسبه التي حققها في مطلع الشهر بنهاية الفترة، وذلك على الرغم من تراجعها خلال منتصف الشهر، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,330.27 نقطة. ويعد هذا الارتفاع هو الشهر السابع على التوالي الذي يحقق فيه المؤشر مكاسب شهرية متتالية. وعلى صعيد الأداء القطاعي، حققت جميع المؤشرات القطاعية الثلاثة في السوق مكاسب في يناير 2026. وسجل مؤشر القطاع الصناعي أكبر ارتفاع شهري بنسبة 14.8 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 9,009.4 نقطة، بدعم رئيسي من صعود أسعار أسهم عدد من الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة نسبياً ضمن القطاع، وفي مقدمتها سهم شركة أو كيو للاستكشاف والإنتاج بنسبة 10.3 في المائة وسهم شركة أسيايد للنقل البحري بنسبة 6.7 في المائة. وفي المقابل، سجل مؤشر القطاع المالي مكاسب شهرية بنسبة 10.2 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 10,918.3 نقطة، في حين ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 5.3 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,533.7 نقطة.

مدار الشهر. وأنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 11,382.08 نقطة، مرتفعاً بنسبة 8.5 في المائة، في أقوى أداء شهري له منذ فبراير 2022. وجاء هذا الارتفاع على خلفية تزايد معنويات التفاؤل لدى المستثمرين إزاء نتائج الربع الرابع من العام 2025، والترقب لفتح السوق للمستثمرين الأجانب اعتباراً من 1 فبراير 2026، إلى جانب التوقعات القوية لنمو الأنشطة غير النفطية. وعلى صعيد منفصل، أظهرت بيانات مبادرة المنظمات المشتركة (JODI) أن صادرات النفط الخام السعودية بلغت في نوفمبر 2025 أعلى مستوياتها منذ أكثر من عامين ونصف. كما شهد الشهر إدراج سهمين جديدين في السوق الرئيسية، هما شركة نفوذ للمنتجات الغذائية في قطاع إنتاج الأغذية، وسهم شركة الوسائل الصناعية في قطاع السلع الرأسمالية.

وجاءت المكاسب مدفوعة بتحسّن الأداء على نطاق واسع شمل معظم المؤشرات، إذ أنهى 17 مؤشراً قطاعياً من أصل 21 تداولات الشهر على ارتفاع. وجاء مؤشر قطاع التأمين في صدارة المؤشرات القطاعية الراححة، مسجلاً نمواً بمعدل ثنائي الرقم بلغت نسبته 14.6 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية ومؤشر قطاع البنوك بمكاسب قدرها 13.7 في المائة و11.1 في المائة، على التوالي. وعلى جانب القطاعات المترجعة، سجل مؤشر قطاع الإعلام أكبر انخفاض بنسبة 1.6 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات الاستهلاكية والخدمات التجارية والمهنية بتراجعهما هامشياً بنسبة 1.5 في المائة و0.9 في المائة، على التوالي. كما حققت القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة مكاسب شهرية ملحوظة، إذ ارتفع كلا من مؤشري قطاع الطاقة وقطاع الاتصالات بنسبة 8.2 في المائة و4.5 في المائة، على التوالي. وفي قطاع البنوك، حققت جميع البنوك المدرجة مكاسب خلال الشهر، وجاءت أسهم البنك الأهلي السعودي، ومصرف الإنماء، وبنك الجزيرة في الصدارة، بمكاسب بلغت نسبتها 18.4 في المائة و16.8 في المائة و12.4 في المائة، على التوالي. أما على مستوى قطاع الاتصالات، فقد سجلت جميع الأسهم المدرجة ضمن المؤشر مكاسب خلال الشهر. وفي قطاع الطاقة، جاءت المكاسب مدفوعة بارتفاع سهم شركة أديس القابضة بنسبة 10.3 في المائة، وارتفاع سهم شركة أرامكو السعودية بنسبة 8.3 في المائة.

أما على صعيد الأداء الشهري للأسهم، فقد جاء سهم شركة المصانع الكبرى للتعبئة في صدارة الأسهم الراححة، محققاً مكاسب بلغت نسبتها 32.7 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة معادن السعودية وسهم شركة المشروعات السياحية بمكاسب بلغت نسبتها 26.8 في المائة و23.4 في المائة، على التوالي. وعلى جانب الأسهم المترجعة، جاء سهم شركة نسيج العالمية التجارية في صدارة الأسهم الخاسرة بانخفاض قدره 23.5 في المائة، وتبعه سهمي شركة البحر الأحمر العالمية وسهم شركة ثمار التنمية القابضة بتراجع بلغت نسبته 18.4 في المائة و13.9 في المائة، على التوالي.

الإمارات

استهل مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام تداولات العام مرتفعاً بنسبة 2.9 في المائة خلال شهر يناير 2026، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 10,281.76 نقطة. وجاء هذا الأداء الشهري بدعم قوي من المكاسب واسعة النطاق، إذ سجلت عدة أسهم ذات ثقل وزني كبير ارتفاعات ملحوظة، مما ساهم في دعم ارتفاع المؤشر العام بوتيرة معتدلة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مال الأداء بوتيرة معتدلة لصالح القطاعات الراححة، إذ سجلت ست قطاعات من أصل عشرة مكاسب خلال الشهر، فيما سجلت القطاعات الأربعة المتبقية تراجعاً. وحققت قطاع العقارات، ذي الثقل الوزني الكبير، أكبر مكاسب شهرية بنسبة 8.8 في المائة خلال شهر يناير 2026، وتبعه قطاع الاتصالات بارتفاع قدره 7.1 في المائة. ويعزى الأداء القوي لقطاع العقارات بصفة رئيسية إلى ارتفاع سهم شركة الدار العقارية بنسبة 10.2 في المائة خلال الشهر. وكانت الشركة قد أنهت مؤخراً تسعير إصدار سندات هجينة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي أمريكي، والذي شهد إقبالاً قوياً تجاوز الاكتتاب فيه الكمية المطروحة بنحو 3.8 ضعف، إذ بلغت قيمة الطلبات

نحو 4.2 مليار دولار أمريكي أمريكي. وفي المقابل، سجل قطاع المرافق العامة أكبر تراجع شهري بنسبة 14.8 في المائة، مما حد جزئياً من المكاسب القوية التي حققها كل من القطاعين المالي والعقاري.

فيما سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسب شهرية قوية في يناير 2026، محققاً ارتفاعه الشهري الثاني على التوالي. وارتفع المؤشر بنسبة 6.4 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,435.4 نقطة. ومال أداء القطاعات خلال الشهر لصالح القطاعات الراححة، إذ سجلت ست قطاعات من أصل ثمانية مكاسب، في حين تراجعت القطاعات المتبقية. وساهمت مكاسب القطاعين المالي (+5.6 في المائة) والعقاري (+8.6 في المائة)، وهما من بين أكبر القطاعات من حيث الثقل الوزني، بدور رئيسي في دعم الارتفاع الشهري للمؤشر. وعلى مستوى القطاع العقاري، حققت أربع شركات من أصل سبع شركات مدرجة ضمن المؤشر مكاسب خلال شهر يناير 2026، بصدارة سهم مجموعة نيكوم الذي ارتفع بنسبة 10.3 في المائة. وفي المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر تراجع شهري على مستوى كافة المؤشرات القطاعية في يناير 2026، بانخفاض بلغت نسبته 4.4 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 177.9 نقطة. وتبعه مؤشر قطاع تجزئة السلع الكمالية بتراجع هامشي نسبته 0.5 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,114.9 نقطة.

قطر

سجل مؤشر بورصة قطر مكاسب للشهر الثاني على التوالي، مرتفعاً بنسبة 5.1 في المائة بنهاية شهر يناير 2026 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 11,310.4 نقطة. وحافظ المؤشر على مساره التصاعدي منذ بداية العام، ليستعيد مستوى 11,000 نقطة، بدعم من التوقعات الإيجابية لنتائج الشركات المدرجة. كما حقق مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب مماثلة بلغت نسبتها 5.0 في المائة خلال الشهر، مما يعكس اتساع نطاق الأداء الإيجابي على مستوى السوق. وأظهر أداء القطاعات بدوره مكاسب شاملة، حيث سجلت جميع القطاعات ارتفاعات خلال الشهر. وتصدر قطاع الاتصالات المكاسب الشهرية بارتفاع بلغت نسبته 8.0 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع النقل وقطاع الصناعات بمكاسب بلغت نسبتها 6.2 في المائة و5.5 في المائة، على التوالي. أما على صعيد شركتي الاتصالات المدرجتين في السوق، فقد حققا مكاسب خلال الشهر، وارتفع سهم أوريدو قطر بنسبة 9.0 في المائة. وسجل مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية مكاسب ملحوظة بنسبة 4.8 في المائة، بعد أن نجحت سبعة من أصل تسعة أسهم مدرجة ضمن قطاع البنوك من الارتفاع خلال الشهر. وتصدر قائمة الأسهم الراححة سهم البنك التجاري بارتفاعه بنسبة 13.1 في المائة، وتبعه كلا من بنك قطر الوطني ومصرف قطر الإسلامي بمكاسب بلغت نسبتها 6.1 في المائة و4.4 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تراجع سهم بنك الدوحة



تقرير البنك الوطني عن أسواق النقد

الدولار يعاود الارتفاع وسط تصاعد تقلبات أصول الملاذات الآمنة

الاحتياطي الفيدرالي يبقي على موقفه الحذر في ظل تباين مؤشرات التضخم

تسارع وتيرة نمو اقتصاد منطقة اليورو على الرغم من استمرار المخاطر



التعليق على أداء الاسواق

أنهت الأسواق العالمية تداولات شهر يناير 2026 على أداء يتسم بتزايد حدة التقلبات، في ظل إعادة تقييم المستثمرين لمسار التضخم، ومخاطر تغيير قيادة البنك المركزي، والتحركات الحادة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية. وفي الولايات المتحدة، عززت بيانات تضخم المنتجين التي جاءت أعلى من التوقعات المخاوف من استمرار الضغوط السعوية الكامنة، في حين ساهم ترشيح ترامب كـيفن وورش لرئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في زيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية، ما دعم الدولار الأميركي ودفع مؤشره إلى الارتداد نحو مستوى 96.6 نقطة. وأدى ارتفاع الدولار وتراجع توقعات خفض سعر الفائدة في وقت مبكر إلى تزايد الضغوط على الأصول عالية المخاطر والمعادن النفيسة، ما تسبب في تصحيح حاد لأسعار الذهب التي تراجعت بنحو 8% إلى ما دون 5,000 دولار للأونصة بعد أن كانت قد سجلت مستويات قياسية. أما في أوروبا، ظل النمو الاقتصادي يتسم بالمرونة، في حين أدى تباطؤ التضخم في اليابان في دعم الموقف الحذر الذي ينتهجه بنك اليابان. وفي المقابل، عزز ارتفاع التضخم في أستراليا التوقعات بمواصلة التشديد النقدي. وبصفة عامة، تشكلت معنويات السوق تحت تأثير تشدد الأوضاع المالية وارتفاع حدة التقلبات عبر أسواق العملات والسلع.

أمريكا الشمالية

الاحتياطي الفيدرالي يبقي على موقفه الحذر في ظل تباين مؤشرات التضخم

أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير ضمن نطاق 3.75% - 3.5%، مشيراً إلى أن الاقتصاد يواصل النمو بوتيرة قوية، وأن المؤشرات بدأت تشير إلى استقرار سوق العمل. وأوضح رئيس الفيدرالي، جيروم باول، أن البيانات الأخيرة تجعل من الصعب الجزم بأن السياسة النقدية أصبحت مقيدة بشكل واضح، ما يعكس نهجاً مدروساً ومتزنًا في اتخاذ القرار. وجاء قرار الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير بأغلبية 10 أصوات مقابل صوتين، حيث فضل عضوان خفضها بمقدار 25 نقطة أساس، فيما شدد المسؤولون على أن استمرار تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي يبرر تبني موقف حذر. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما تزال الأسواق تسرع إمكانية خفض سعر الفائدة مرتين قبل نهاية العام، على أن يكون الخفض الأول متوقعاً في حدود شهري يونيو أو يوليو.

ارتفاع أسعار المنتجين يعيد المخاوف بشأن التضخم

ارتفعت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بنسبة 0.5% على أساس شهري خلال شهر ديسمبر 2025، مسجلة أقوى زيادة منذ ثلاثة أشهر، ومتجاوزاً توقعات الأسواق التي رجحت تسجيلها 0.2%. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار الخدمات بنسبة 0.5%، وبدعم من ارتفاع هوامش ربح أنشطة تجارة الجملة للألات والمعدات، في حين استقرت أسعار السلع دون تغيير. كما تسارعت وتيرة مؤشر أسعار المنتجين الأساسي بشكل ملحوظ ليصل معدل النمو إلى 0.7%، في أعلى ارتفاع يسجله منذ يوليو، ما يعكس تجدد الضغوط الكامنة على التكاليف. وعلى أساس سنوي، استقر معدل التضخم الكلي لأسعار المنتجين عند 3.0%، في حين ارتفع التضخم الأساسي للمنتجين إلى 3.3%، وكلاهما جاء أعلى من التوقعات. وبصفة عامة، تشير هذه البيانات إلى عودة الضغوط التضخمية في مراحل الإنتاج المبكرة، وهو ما قد يعقد مهمة مجلس الفيدرالي لتيسير السياسة النقدية، ويحد من توقعات خفض أسعار الفائدة. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 96.991.

بنك كندا يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير في ظل استمرار المخاطر التجارية

أبقى بنك كندا على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير عند

2.25% للمرة الثانية على التوالي، كما كان متوقعاً، حيث أشار المحافظ تيف ماكلين إلى أن تفاقم حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة تمثل عاملاً رئيسياً يقيد قرارات السياسة النقدية المستقبلية. ولفت إلى أن المخاوف المتعلقة باحتمالات المساس باستقلالية مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ساهمت في زيادة مستويات عدم اليقين العالمي. وفي تقريره الفصلي للتوقعات الاقتصادية، جدد البنك تأكيده توقعاته بتحقيق نمو معتدل خلال عامي 2026-2027، مع بقاء معدل التضخم قريباً من المستوى المستهدف البالغ 2%. وأوضح المسؤولون أن الشركات ما تزال في مرحلة التكيف مع تداعيات الرسوم الجمركية الأميركية، حيث ظلت خطط التوظيف محدودة، في حين تواصل الأسواق تسعير سيناريو بقاء أسعار الفائدة دون تغيير حتى نهاية العام.

وأنتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3613.

أوروبا

تسارع وتيرة نمو اقتصاد منطقة اليورو

سجل اقتصاد منطقة اليورو نمواً بنسبة 1.5% خلال العام 2025، مقابل 0.9% في العام 2024، ومتجاوزاً توقعات المفوضية الأوروبية البالغة 1.3%، ما يعكس تحسن الزخم الاقتصادي. وجاء هذا الأداء بدعم من متانة استهلاك الأسر، وتراجع معدلات التضخم، وانخفاض تكاليف الاقتراض، إلى جانب قوة الصادرات إلى الولايات المتحدة قبل أي تغييرات محتملة في الرسوم الجمركية. كما فاجأ نشاط الاستثمار التوقعات بصورة إيجابية، لا سيما في المعدات والأصول غير الملموسة. وأظهرت البيانات الفصلية استمرار مرونة النمو خلال الربع الرابع من العام، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% على أساس ربع سنوي، بقيادة كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وبالنظر إلى الفترة المقبلة، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو إلى 1.2% في العام 2026 في ظل استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي والتجاري، قبل أن يشهد تحسناً هامشياً مرة أخرى في العام 2027. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1848..

آسيا والمحيط الهادئ

ترسخ التضخم يعزز احتمالات تشديد الاحتياطي الأسترالي للسياسات النقدية

تسارعت وتيرة التضخم الأساسي في أستراليا خلال الربع الرابع من العام، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين المعدل بنسبة 0.9% على أساس ربع سنوي (مقارنة بتوقعات بلغت 0.8%)، لترتفع وتيرة التضخم الأساسي السنوي إلى 3.4%، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله في خمس فترات ربع سنوية، وأعلى من النطاق المستهدف للبنك الاحتياطي الأسترالي البالغ 2% - 3%. كما سجل مؤشر أسعار المستهلكين الكلي لشهر ديسمبر ارتفاعاً بنسبة 1.0% على أساس شهري لترتفع نسبة التضخم السنوي إلى 3.8% (مقابل 3.4% في نوفمبر، ومتجاوزاً التوقعات البالغة 3.6%). وعلى صعيد توقعات السياسة النقدية، ازدادت رهانات الأسواق على تشديد السياسة النقدية، حيث ترجح عقود مبادلة أسعار الفائدة احتمال بنسبة 71% لصالح رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع البنك الاحتياطي الأسترالي بتاريخ 3 فبراير (مقابل 60% سابقاً).

وأنتهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6959.

تباطؤ التضخم يدعم نهج الترقب والانتظار لدى بنك اليابان

تراجع معدل التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين في طوكيو إلى 2.0% على أساس سنوي في يناير 2026، مقابل 2.3% في ديسمبر، وجاء دون توقعات الأسواق البالغة 2.2%، مسجلاً أدنى مستوياته منذ أكتوبر 2024. وتتسق هذه القراءة مع المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2%، ما يعزز التوقعات بأن صانعي السياسات سيواصلون تبني نهج حذر تجاه أي زيادات إضافية في أسعار الفائدة. وعلى الرغم من إشارة بنك اليابان إلى استعدادها لتشديد السياسة النقدية في حال تسارع الضغوط السعوية، فإن التباطؤ الأخير الذي شهده التضخم يدعم نهج الترقب والانتظار في المرحلة الحالية. ويأتي ذلك عقب رفع البنك المركزي لسعر الفائدة إلى 0.75% في ديسمبر، قبل أن يبقي عليها دون تغيير في يناير، في دلالة على تبني موقف أكثر توازناً بين دعم النمو الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية.

ذراع إدارة الأصول العالمية لشركة بروندشال فاينانشال

كامكو إنفست و PGIM توقعان مذكرة تفاهم لشراكة استراتيجية

عبد الملك: تجمع الشراكة بين الخبرات الاستثمارية العالمية التي تتمتع بها PGIM والانتشار الإقليمي لكامكو إنفست

صرخوه: الشراكة تعكس التزامنا بتعزيز وتوسيع حلولنا الاستثمارية من خلال شراكات استراتيجية



لدى PGIM «تجمع شراكتنا مع كامكو إنفست بين الخبرات الاستثمارية العالمية التي تتمتع بها PGIM والانتشار الإقليمي لكامكو إنفست، لتقديم حلول متميزة للعملاء في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي الأوسع. ومن خلال توحيد نقاط القوة التكاملية، نهدف إلى التطوير المشترك لاستراتيجيات تستفيد من الخبرات عبر منصة PGIM الواسعة للائتمان العام والخاص بقيمة تريليون دولار أمريكي، وأعمالها الرائدة عالمياً في القطاع العقاري، إلى جانب فئات الأصول الأخرى من الأسهم والاستثمارات البديلة، بما يتماشى مع الأهداف طويلة الأجل للعملاء المؤسسين وعملاء إدارة الثروات في المنطقة. كما تعزز هذه الشراكة التزامنا بتقديم حلول مخصصة، موجهة نحو تحقيق أهداف محددة، لعملائنا في الكويت والشرق الأوسط.»

واختتم صرخوه قائلاً: «سنسهم هذه الشراكة في خلق قيمة مضافة ليس فقط لعملاء كامكو إنفست، بل أيضاً لعملاء إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة لدى بنك برقان. وباعتبار كامكو إنفست شركة تابعة لبنك برقان، فقد نجح الطرفان في الجمع بين الخبرات المصرفية والاستثمارية لخلق الثروات وتنميتها والحفاظ عليها. ومن شأن هذا التعاون الاستراتيجي أن يعزز قدراتهما المشتركة في إدارة الثروات ويوسع نطاق الحلول الاستثمارية المتاحة، بما يرسخ التزامهما المشترك بتقديم أعلى معايير الخدمة والكفاءة المهنية.»

ويعكس توقيع مذكرة التفاهم استراتيجية كامكو إنفست في توسيع خدماتها من خلال شراكات استراتيجية مع كبرى شركات إدارة الأصول العالمية. ومن خلال تعزيز قدراتها عبر مختلف فئات الأصول، تسعى كامكو إنفست إلى ترسيخ مكانتها كجهة رائدة إقليمياً في تقديم حلول استثمارية متنوعة ومبتكرة ومبنية وفق أطر مؤسسية لعملائها.

شراكة مع PGIM، إحدى الشركات العالمية الرائدة في إدارة الاستثمارات. وتعكس هذه الشراكة التزامنا المستمر بتعزيز وتوسيع حلولنا الاستثمارية من خلال شراكات استراتيجية تتيح لعملائنا في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من خبرات عالمية المستوى، وقدرات متنوعة، وممارسات استثمارية تتسم بالانضباط.»

وأضاف صرخوه: «نؤمن بأن هذه الشراكة ستعززنا من تعزيز خدمات إدارة الثروات لدينا، وتقديم حلول أكثر ابتكاراً تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا من المؤسسات والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، إلى جانب دعم نمو أسواق رأس المال في المنطقة.»

تعد PGIM إحدى الشركات العالمية الرائدة في إدارة الاستثمارات، حيث تدير أصولاً تُقدَّر بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي، وتقدم مجموعة واسعة من الحلول الاستثمارية عبر الأسواق العامة والخاصة. وبفضل حضورها العالمي القوي ونهجها الاستثماري المنضبط وطويل الأجل، تقدم PGIM خدماتها لقاعدة متنوعة من العملاء المؤسسين وذوي الملاءة حول العالم، بما في ذلك الصناديق السيادية، وصناديق التقاعد، وشركات التأمين.

تتخذ PGIM من الولايات المتحدة مقراً رئيسياً لها وتتواجد في أبرز المراكز المالية العالمية، حيث تجمع بين الخبرات المحلية والرؤى المتخصصة بكل سوق لتقديم حلول استثمارية لعملائها حول العالم. كما تتمتع PGIM بخبرة عريقة في مجالات الأسهم، والدخل الثابت في الأسواق العامة والخاصة، والعقار، والبنية التحتية، وغيرها من فئات الأصول البديلة، إلى جانب استراتيجيات متعددة الأصول واستراتيجيات موجهة نحو تحقيق أهداف محددة.

بدوره، قال محمد عبد الملك، رئيس منطقة الشرق الأوسط

وقعت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، و PGIM، إحدى الشركات العالمية الرائدة في إدارة الاستثمارات، مذكرة تفاهم تهدف إلى إقامة شراكة استراتيجية تستند إلى تكامل القدرات والخبرات لدى الطرفين في مجالي إدارة الأصول والثروات.

وبموجب هذه الشراكة، ستبحث كامكو إنفست و PGIM، ذراع إدارة الأصول العالمية لشركة بروندشال فاينانشال، فرص تطوير منتجات استثمارية مشتركة وحلول استثمارية بعلامة تجارية مشتركة عبر الأسواق العامة والخاصة. وتشمل مجالات التعاون المحتملة استراتيجيات الأسواق العامة مثل الأسهم والدخل الثابت والصكوك، إلى جانب فرص الأسواق الخاصة التي تشمل الائتمان الخاص، والعقار، والبنية التحتية، والاستثمارات الثانوية، وغيرها من فئات الأصول البديلة.

كما تهدف هذه الشراكة إلى الجمع بين القدرات العالمية لـ PGIM في إدارة الاستثمارات وبين العلاقات الوطيدة التي تتمتع بها كامكو إنفست في المنطقة، واتصالها الوثيق بالأسواق، وقوة قنوات التوزيع لديها. كما سيدرس الطرفان فرص السعي المشترك للحصول على تفويضات إقليمية وعالمية من جهات مؤسسية وسيادية وصناديق تقاعد وشركات تأمين، حيث تسهم القدرات التكاملية للطرفين في تعزيز القيمة المقدمة للعملاء.

وبالتوازي مع ذلك، تعترف PGIM و كامكو إنفست استكشاف مجالات تبادل المعرفة وتطوير القدرات، بما يشمل تبادل الرؤى عن الأسواق والأبحاث وأفضل الممارسات، إلى جانب التعاون من خلال برامج تدريبية، ومؤتمرات، وتبادلات مهنية. وفي تعليقه على الشراكة، قال فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي لـ كامكو إنفست: «يسرنا الدخول في

عن PGIM

تعد PGIM، ذراع إدارة الأصول العالمية لشركة بروندشال فاينانشال والمدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز (PRU) مؤسسة راسخة تستند إلى إرث يمتد لـ 150 عاماً من القوة والاستقرار والإدارة المنضبطة للمخاطر عبر أكثر من 30 دولة سوقية. ومع إدارتها لأصول تبلغ قيمتها 1.5 تريليون دولار أمريكي، توفر PGIM لعملائها خبرات عميقة عبر فئات الأصول العامة والخاصة، مقذمة مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات الاستثمارية والحلول المصممة خصيصاً، بما في ذلك الدخل الثابت، والأسهم، والعقارات، وغيرها من أدوات الاستثمار للأفراد. وبفضل أكثر من 1,400 خبير استثماري يعملون في 41 مكتباً موزعة على 20 دولة، تقدم PGIM خدماتها لعملاء من الأفراد والمؤسسات حول العالم. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقع الشركة pgim.com.

تجدر الإشارة إلى أن شركة بروندشال فاينانشال في الولايات المتحدة ليست لها أي علاقة، بأي ككل من الأشكال، بشركة Prudential plc المسجلة في المملكة المتحدة، ولا بشركة Prudential Assurance Company، التابعة لشركة M&G plc والمسجلة في المملكة المتحدة. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقع news.prudential.com.

كامكو إنفست:

تعد شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك (عامّة) «كامكو إنفست» قوة مالية إقليمية غير مصرفية تتخذ من دولة الكويت مقراً لها وتتواجد في الأسواق المالية الإقليمية الرئيسية تأسست في عام 1998 ومدرجة في بورصة الكويت منذ العام 2003. كامكو إنفست هي شركة تابعة لبنك برقان، إحدى شركات مجموعة مشاريع الكويت القابضة «كبيكو»، مستقلة إدارياً وتطبق أعلى معايير الحوكمة وخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي.

يبلغ حجم الأصول المدارة حوالي 16.4 مليار دولار أمريكي (كما في 30 سبتمبر 2025) في فئات أصول وأسواق مختلفة مما يجعلها من أكبر مدراء الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع كامكو إنفست بسجل حافل من صفقات الاستثمارات المصرفية بقيمة إجمالية تتجاوز 45.3 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها وحتى 30 سبتمبر 2025 في أسواق رأس مال الأسهم وأسواق رأس مال الدين والدمج والاستحواذ.

أوصى بتوزيع 9 فلس للسهم الواحد نقداً وأسهم منحة بنسبة 5%

بنك الخليج يحقق أرباحاً صافية بقيمة
52.4 مليون دينار كويتي في 2025

سامي محفوظ:

- استراتيجية بنك الخليج الجديدة 2030 تمثل خارطة طريق لعملية التحول إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتسريع نمو الأعمال

واختتم أحمد البحر تصريحاته بالقول: «احتفلنا بالذكرى الخامسة والستين على تأسيس بنك الخليج ولدينا توجه واضح للمستقبل، لافتاً إلى أن الخبرة الطويلة لأكثر من ستة عقود منحت البنك أساساً متيناً يمكنه من المتابعة بثقة ونضج بينما نواصل جهودنا بتجهيزه للمرحلة التالية من النمو.»

مبادرات تشغيلية

وتعليقاً على الأداء التشغيلي لبنك الخليج للعام 2025، قال سامي محفوظ، الرئيس التنفيذي بالوكالة: «تميزنا في العام 2025 بالانضباط والإصرار على التنفيذ وسط بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات. وبالرغم من استمرارية الضغوطات الخارجية، حافظ بنك الخليج على قوة مركزه المالي نتيجة نمو ميزانيته العامة والتقدم في تنفيذ المبادرات التشغيلية الرئيسية المتوافقة مع تطلعاته الاستراتيجية بعيدة المدى.» وأضاف: «لقد أطلقنا استراتيجيتنا الخمسية 2030 التي توفر لنا خارطة طريق واضحة تهدف للانتهاء من تحول البنك إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتركز على تسريع النمو في قطاع الأفراد والشركات، وتنصب على التوسع الانتقائي بالاستفادة من فرص لم تُستغل بعد.»

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، توجه أحمد محمد البحر بالشكر للمساهمين الكرام على ثقتهم الدائمة، وللعلاء على ولائهم، وللموظفي البنك على تفانيهم، وللجهات الرقابية على دعمها المتواصل وتوجيهاتها المستمرة.



أحمد محمد البحر:

- النتائج المالية تعكس أسلوبنا المتوازن في تحقيق النمو الهادف مع الحفاظ على محفظة ائتمانية عالية الجودة

بنسبة 2.8% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.9% متوقفاً بنسبة 2.9% على الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

تقدم مدروس

وتعليقاً على النتائج المالية، صرح أحمد محمد البحر، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «شهد العام 2025 مرحلة جيدة من التقدم المدروس ركز فيها البنك على تعزيز أسسه ومواصلة التقدم في تنفيذ أولوياته، على الرغم من الظروف الاقتصادية التي جمعت بين حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي وعودة النشاط التدريجي على الصعيد المحلي.» وأشار أحمد البحر: «أن الأوضاع الاقتصادية في الكويت شهدت بوادر تحسن، مدعومة بالإصلاحات المالية الإيجابية والنشاط الملحوظ للمشاريع التنموية. وفي ضوء ذلك، واصل بنك الخليج تعزيز مكانته وسط قطاع البنوك الكويتية مستنداً إلى نموذج أعمال تنافسي وإطار حوكمة متين.»

وأضاف: «يعكس أدؤنا المالي خلال العام 2025 أسلوبنا المتوازن في تحقيق النمو الهادف مع الحفاظ على محفظة ائتمانية عالية الجودة، وإرساء معايير حازمة في منح القروض، وإدارة المخاطر بشكل استباقي.»

وذكر: «أن البنك واصل خلال العام الماضي استكشاف عدة فرص استراتيجية بهدف رفع القيمة المستدامة للمساهمين، سواء عن طريق النمو الداخلي أو التوسع الخارجي. ويشمل ذلك التقييم الجاري لمشروع الاندماج المحتمل مع بنك وربة.»

أعلن بنك الخليج ش.م.ك.ع. («البنك») عن نتائجها المالية لكامل العام عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، محققاً أرباحاً صافية بقيمة 52.4 مليون دينار كويتي، بربحية سهم بلغت 13 فلس، مقارنة بصافي ربح بمقدار 60.2 مليون دينار كويتي وربحية سهم 15 فلس لنفس الفترة من العام 2024. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 9 فلس، أي ما يمثل 68% من نسبة التوزيعات النقدية، بالإضافة إلى إصدار أسهم منحة بمقدار 5%. علماً أن هذه التوصية تخضع لموافقة مساهمي البنك خلال الجمعية العامة المقرر عقدها في مارس 2026.

وحقق البنك دخلاً تشغيلياً بلغ 188.9 مليون دينار كويتي لعام 2025 بأكمله، أي أقل بنسبة 5.2% مقارنة بالعام السابق. وبلغ الربح التشغيلي قبل الأخذ بإجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 94.6 مليون دينار كويتي، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 11.4% مقارنة بالعام 2024.

ويعزى الانخفاض في صافي الربح للعام 2025 بأكمله إلى الانخفاض في صافي إيرادات الفوائد بمقدار 10.2 مليون دينار كويتي أو 6.5%، إلى جانب زيادة طفيفة في مصروفات التشغيل بمقدار 1.7 مليون دينار كويتي أو 1.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. ومع ذلك، تم تعويض هذا الانخفاض جزئياً بتحسين إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة التي انخفضت بمقدار 4.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.6% عن العام الماضي لتصل إلى 39.3 مليون دينار كويتي لكامل العام 2025.

وبالنسبة للأداء المالي للربع الرابع من عام 2025، حقق البنك صافي ربح قدره 14.0 مليون دينار كويتي وبلغ الدخل التشغيلي 48.3 مليون دينار كويتي، والربح التشغيلي 25.6 مليون دينار كويتي قبل الأخذ بإجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة.

وقد ساهمت المنهجية السليمة لإدارة المخاطر لدى البنك في التخفيف من المخاطر بشكل فعال والحفاظ على جودة محفظة القروض. وكما في 31 ديسمبر 2025، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك 1.1% مقارنة بنسبة 1.3% في نهاية العام السابق. ولا يزال البنك محافظاً على نسبة تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة بلغت 370%، شاملة إجمالي المخصصات والضمانات، وتمثل مصدرة قوية في مواجهة أية مخاطر ائتمانية محتملة.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي مخصصات الائتمان 256 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مخصصات البنك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة) 166 مليون د.ك. مما يعني أن البنك يتمتع بمستويات عالية جداً من المخصصات الإضافية بلغت 90 مليون د.ك. مما يفوق بشكل كبير متطلبات المعيار رقم 9.

وبالمقارنة مع نتائج 31 ديسمبر 2024، ارتفع إجمالي الأصول بواقع 2.9% ليصل إلى 7.7 مليار دينار كويتي، كما ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7.2% ليصل إلى 5.9 مليار دينار كويتي. وازداد إجمالي الودائع بنسبة 2.2% ليصل إلى 5.7 مليار دينار كويتي، في حين ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 2.5% لتصل إلى 854 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 2025.

ولا يزال رأس المال محافظاً على قوته، مدعوماً بقدرة جيدة على توليد رأس المال داخلياً. وكما في 31 ديسمبر 2025، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.8% أي أعلى

أبرز المؤشرات المالية لنهاية العام 2025:

وكالة «موديز» تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A3». كما قامت وكالة «كابيتال إنتلجينس» بتثبيت كل من تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل للبنك عند «A+» وتصنيف سندات بنك الخليج المساندة المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 في المرتبة «BBB+». وقد تم إسناد نظرة مستقبلية «مستقرة» لجميع هذه التصنيفات، الأمر الذي يؤكد مرونة المركز المالي لبنك الخليج، وتنوع مصادر التمويل لديه وقوة تواجه المحلي.

وفيما يتعلق بنسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025 بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال 14.8%، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.9%، وكلاهما أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب.

تصنيفات مرموقة

في العام 2025، جددت وكالات التصنيف الائتماني العالمية الرائدة اعترافها بالجدارة الائتمانية لبنك الخليج. فخلال العام، قامت وكالة «فيتش للتصنيف الائتماني» بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A» في حين ثبتت

بلغ صافي ربح البنك 52.4 مليون دينار كويتي لكامل العام 2025.

بلغ الدخل التشغيلي 188.9 مليون دينار كويتي لكامل العام.

ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7.2% عن العام الماضي ليصل إلى 5.9 مليار دينار كويتي.

بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% كما في 31 ديسمبر 2025 مع نسبة قوية لتغطية القروض غير المنتظمة بلغت 370% شاملة إجمالي المخصصات والضمانات.

على هامش مؤتمر المحللين للعام 2025

الصقر: واثقون بقدرة «الوطني» على تعزيز ريادته في ظل ما يتيحها المشهد الاقتصادي في الكويت من فرص نمو واعدة

تنفيذ الحكومة لأجندتها التنموية يعزز التزامها بتمويل أولويات رؤية الكويت 2035 ويدفع مشاريع البنية التحتية قدماً

سوجيت رونغي: نمو الأرباح قبل احتساب الضريبة بنسبة 5.4% يعكس استمرار قوة الزخم التشغيلي للمجموعة والنمو الملحوظ لحجم الأعمال

المسندة خلال العام 2025 تجاوزت مستوى 4 مليارات دينار كويتي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 61% مقارنة بالعام السابق، لافتاً إلى أن هذا الزخم تعزز بشكل إضافي مع عودة الحكومة إلى أسواق الدين عقب إقرار قانون الدين العام، الأمر الذي ساهم في رفع التصنيف السيادي لدولة الكويت إلى مستوى (AA-) من قبل وكالة ستاندر أند بورز العالمية.

وأضاف: «ما تزال النظرة المستقبلية مدعومة بالحجم الهائل لمشاريع البنية التحتية والتنمية الكبرى، والتي تقدر قيمتها بأكثر من 11 مليار دينار كويتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مضي الحكومة في تنفيذ أجندتها التنموية، لا سيما في ظل غياب أي جمود سياسي كبير، يعزز التزامها بتمويل أولويات رؤية الكويت 2035 ويدفع مشاريع البنية التحتية قدماً».

وبالنسبة لقانون التمويل العقاري، أوضح الصقر أنه يمر بمراحلته النهائية، معرباً عن تفاؤله بأن يرى النور قريباً.

زخم تشغيلي

من جانبه، قال المدير المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني، سوجيت رونغي: «يعكس نمو الأرباح التشغيلية قبل احتساب الضريبة بنسبة 5.4% في العام 2025 استمرار قوة الزخم التشغيلي للمجموعة، بدعم من النمو الملحوظ لحجم الأعمال، لاسيما على صعيد القروض والاستثمارات».

وبين أن صافي الإيرادات التشغيلية بلغ 1.3 مليار دينار كويتي خلال العام 2025 بزيادة نسبتها 3.6% مقارنة بالعام السابق، مدفوعاً بمساهمة قوية من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد، مع بقاء التوزيع بينهما مستقرًا.

وأفاد رونغي بأن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 297 مليون دينار كويتي في العام 2025، محققاً نمواً بنسبة 9.6% مقارنة بالعام 2024، فيما بلغ صافي إيرادات الاعتاب والعمولات 217 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 5.4%.

وبالنسبة للمخصصات، قال رونغي: «بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 65 مليون دينار كويتي للعام 2025، مقارنة بتسجيل مخصصات قدرها 86 مليون دينار كويتي في العام 2024، وأسفر الارتفاع الملحوظ في تحصيل مبالغ سبق تكوين مخصصات لها في فترات سابقة خلال العام 2025 في خفض تكلفة المخاطر إلى مستوى دون المعدلات الطبيعية، لتبلغ 0.15%».

وأضاف رونغي: «بلغ إجمالي الموجودات 45.6 مليار دينار كويتي كما في ديسمبر 2025، بنمو بلغت نسبته 13.1% مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2024. وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 26.8 مليار دينار كويتي نمواً قدره 3.1 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 13.1%، حيث شهدت القروض نمواً في الكويت على مستوى القطاعين التقليدي والإسلامي، إلى جانب النمو الذي سجلته عملياتنا الدولية، والتي ساهمت بأكثر من 50% من نمو القروض، عبر شبكتنا في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات، بما عزز نجاح أجندتنا للتنوع ومساهمتها في الحد من مخاطر التركيز».

وأشار إلى محافظة المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17% في نهاية العام 2025، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبالنسبة لجودة الأصول، أفاد رونغي بأن نسبة القروض المتعثرة بلغت 1.36%، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 240%، مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.



عصام الصقر



بنحو 13.1% على أساس سنوي، أوضح الصقر أن أكثر من نصف هذا النمو جاء من العمليات الدولية، في حين تحقق الجزء المتبقي من عمليات البنك في الكويت، بما في ذلك بنك بوبيان. وبالنسبة للسوق المصري، ذكر الصقر أن مصر تظل من بين أكثر أسواق مجموعة بنك الكويت الوطني ربحية عند النقياس بالعملة المحلية، مستفيدة من الإصلاحات الحكومية وتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي، لافتاً إلى انخفاض مستوى المخاطر بشكل ملحوظ عقب الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد المصري.

الاقتصاد الكويتي

وفيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكويتي، قال الصقر: «ظل الزخم الاقتصادي قوياً، مع توقع عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى المنطقة الإيجابية خلال العام 2025 عند نحو 2.3%، وتسارعه إلى 4.5% في العام 2026، إذ يستند هذا التعافي إلى انتعاش إنتاج النفط، إلى جانب استمرار قوة القطاعات غير النفطية».

وأشار إلى تحسن معدل نمو الائتمان خلال العام 2025، بفضل قوة الإقراض الموجه لقطاع الأعمال واستقرار أنشطة الائتمان الاستهلاكي، في وقت واصل فيه الإنفاق العام ومبادرات الإصلاح دعم نشاط الاقتصاد الكلي.

أما على صعيد سوق المشاريع، فبين الصقر أن قيمة المشاريع

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، ثقته بقدرة البنك على تعزيز ريادته في السوق المحلي، في ظل ما يتيحها المشهد الاقتصادي المتطور في الكويت من فرص نمو واعدة.

وأوضح الصقر على هامش مؤتمر المحللين للعام 2025، أنه استناداً إلى جذور «الوطني» الراسخة محلياً وعلاقته الممتدة مع عملائه، فإنه يتميز بمكانة قوية تؤهله لتحقيق نمو مستدام في كل من قطاعي الشركات والأفراد.

وذكر الصقر أن البنك حقق في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 صافي ربح قدره 575.6 مليون دينار كويتي، مبيناً أن مستويات الربحية تأثرت بتطبيق النظام الضريبي الجديد على الكيانات متعددة الجنسيات، إذ ارتفع معدل الضريبة الفعلي من 8.2% في العام 2024 إلى 16.0% في العام 2025.

وأفاد بأنه إذا ما استبعدنا هذا التأثير، سنجد أن الأرباح قبل احتساب الضريبة سجلت نمواً بنسبة 5.4% على أساس سنوي لتصل إلى 734.6 مليون دينار كويتي في العام 2025، بدعم من انخفاض مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، إلى جانب نمو الفائض التشغيلي.

وأشار إلى أن المؤشرات الأساسية ظلت قوية خلال العام، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.33%، فيما وصل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 13.4%، لافتاً إلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 35 فلساً للسهم الواحد عن العام 2025، لتصل نسبة التوزيعات إلى 53% من الأرباح العائدة للمساهمين، إضافة إلى التوصية بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5% (خمس أسهم لكل مئة سهم)، حيث تخضع هذه التوصيات لموافقة الجمعية العمومية المقبلة.

وشدد الصقر على اتباع «الوطني» سياسة توزيعات أرباح مجزية، إلى جانب ممارسات متحفظة في إدارة رأس المال، بما يضمن بقاء مستويات رأس المال متوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

الابتكار والرقمنة

وقال الصقر: «يوصل بنك الكويت الوطني تركيزه على الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية لتعزيز قدرته على خدمة عملائه، وذلك من خلال تطوير المنصات الرقمية، وتعزيز قدرات الخدمات المصرفية عبر الموبايل، والتوسع في مجموعة المنتجات الرقمية».

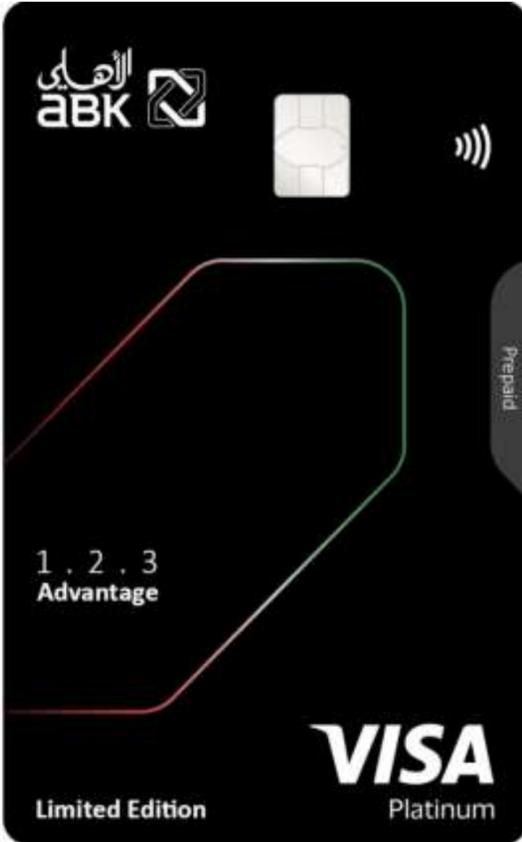
وذكر الصقر أنه بالتوازي مع ذلك، تواصل «الوطني للثروات» - ذراع المجموعة لإدارة الثروات - الاستفادة من خبراتها في تقديم مجموعة متكاملة من حلول إدارة المحافظ والخدمات الاستشارية والمنتجات الاستثمارية، كما يستمر بنك بوبيان - الذراع المصرفية الإسلامية للمجموعة - في الوقت ذاته، بتعزيز حضوره القوي في السوق المحلية، بما يدعم تنوع ومرونة مصادر ربحية المجموعة.

وأكد الصقر التزام بنك الكويت الوطني الراسخ بقضايا الاستدامة وتطوير أجندته في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مشيراً إلى أن تجاوز خلال العام الماضي المستوى المستهدف لخفض الانبعاثات التشغيلية من الغازات الدفيئة قبل الموعد المحدد، محققاً انخفاضاً بنسبة 25% قبل نهاية العام 2025، كما أحرز تقدماً ملموساً في مجال التمويل المستدام، إذ تم تحقيق نحو 60% من المستوى المستهدف للأصول المستدامة البالغ 10 مليارات دولار بحلول العام 2030.

وحول نمو محفظة القروض لدى «الوطني» في عام 2025

تصميم مستوحى من علم دولة الكويت احتفالاً بالأعياد الوطنية

البنك الأهلي الكويتي يطلق إصداراً محدوداً من بطاقة «أدفانتج 1.2.3» مسبقة الدفع من فيزا بلاتينيوم



جهير معرفي:

• نسعى باستمرار لتقديم منتجات مبتكرة تجمع بين منح القيمة المضافة والتجارب المميزة لعملائنا

لمزيد من المعلومات، يمكن للعملاء زيارة الموقع الإلكتروني للبنك الأهلي الكويتي أو تحميل تطبيقه على الأجهزة الذكية والتواصل معه مباشرة عبر مركز خدمة العملاء أو زيارة أي من فروع المنتشرة في جميع أنحاء دولة الكويت.

محمد رياض «يسرنا دعم البنك الأهلي الكويتي في إطلاق بطاقة فيزا مسبقة الدفع التي تعزز الإنفاق اليومي. ومع احتفال دولة الكويت باليوم الوطني وعيد التحرير، تُعد هذه البطاقة وسيلة آمنة للجميع للاستفادة من تجارب دفع حديثة ومجزية».

أطلق البنك الأهلي الكويتي بطاقة «أدفانتج 1.2.3» (Advantage 1.2.3) مسبقة الدفع من فيزا بلاتينيوم، بإصدار محدود وتصميم خاص. مستوحى من ألوان علم الكويت. ويأتي هذا الإطلاق تزامناً مع احتفالات دولة الكويت بالأعياد الوطنية وذكرى التحرير، حيث ستوفر البطاقة مجاناً اعتباراً من بداية شهر فبراير ولفترة محدودة، ما يؤكد التزام البنك بالابتكار والاعتزاز بالهوية الوطنية. وتُعد هذه البطاقة ذات الإصدار المحدود المنتج الأول والوحيد من نوعه في الكويت الذي يجمع بين ميزتين رئيسيتين للعملاء وهما استرداد نقدي غير محدود، والمشاركة في برنامج ولاء متميز. ويستمتع حاملو البطاقة باسترداد نقدي غير محدود بنسبة 1% على جميع المشتريات المحلية والدولية، دون حد أدنى للإنفاق أو سقف شهري، مع نيل «نقاط أدفانتج» (Advantage Tokens) ضمن برنامج الولاء على كل عملية شراء، بحيث سيحصل العميل على نقطتين مقابل كل 1 دينار كويتي يتم إنفاقه محلياً، وثلاث نقاط مقابل كل 1 دينار كويتي يُنْفَق دولياً، مما يخلق برنامجاً مزدوجاً للمكافآت يعزز القيمة المضافة على الإنفاق اليومي. وفي تعليقها على هذا الإصدار، قالت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي «نسعى باستمرار لتقديم منتجات مبتكرة تجمع بين القيمة الحقيقية والتجارب المميزة لعملائنا، ويعكس إصدار بطاقة أدفانتج 1.2.3 مسبقة الدفع التزامنا تجاه عملائنا بمكافأتهم على إنفاقهم اليومي مع الاحتفاء بالأعياد الوطنية وذكرى التحرير بطريقة تلامس تطلعاتهم».

وأضافت «تعد هذه البطاقة أول منتج مسبق الدفع في الكويت يجمع بين الاسترداد النقدي غير المحدود وبرنامج ولاء في آن واحد، ولذلك نحن نوفر للعملاء بديلاً قوياً وشاملاً يكافئهم في كل مرة يتسوقون فيها سواء داخل دولة الكويت أو في الخارج». ويتميز تصميم البطاقة بألوان علم دولة الكويت (الأخضر والأبيض والأحمر والأسود)، تزامناً مع الأعياد الوطنية، مما يعزز مكانة البنك الأهلي الكويتي في السوق عبر الجمع بين الابتكار والفخر بالهوية الوطنية. من جهته، قال المدير الإقليمي لشركة فيزا في دولة الكويت

عطائورات

مقاميس

maqames - perfume

55205700



بوبيان يطلق «جائزة بوبيان لرواد الأعمال» لتمكين ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة



BOUBYAN BUSINESS
AWARDS

وأكد السعدون أن «بوبيان» مستمر في نهجه الداعم لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مبادرات تُسهم في تمكينهم، وتعزيز جاهزيتهم لمواجهة المتغيرات المستقبلية، وتشجيعهم على تبني ممارسات أعمال أكثر كفاءة ومسؤولية، بما يدعم نمو شركاتهم واستدامتها على المدى البعيد.

مجالات الجائزة

وتشمل جائزة «بوبيان لرواد الأعمال» ثلاث مجالات رئيسية: جائزة الأثر المجتمعي للأعمال والتي تهدف إلى تكريم المشاريع التي أحدثت فرقاً إيجابياً في المجتمع.

جائزة الابتكار والتكنولوجيا وتهدف لتكريم المشاريع التي وظفت التكنولوجيا بشكل ذكي وعملي في تطوير أعمالها. جائزة التميز الإبداعي وبناء العلامة التجارية بهدف تكريم المشاريع التي تميّزت بهوية قوية ونهج إبداعي في التسويق وتجربة العملاء.

ويمكن التقدم والمشاركة في الجائزة يتم من خلال الموقع الإلكتروني لبنك بوبيان www.bankboubyan.com، حيث تخضع جميع الترشيحات لمراجعة واعتماد لجنة الجائزة قبل إدراجها ضمن القائمة المختصرة، على أن يتم اختيار الفائزين من خلال تصويت المشاركين عبر الموقع الرسمي للجائزة.



زيد السعدون:

• الجائزة تمثل منصة لتقدير الابتكار
وتسليط الضوء على المشاريع التي
أحدثت أثراً حقيقياً في السوق

التخطيط وإدارة مواردها بكفاءة، واستطاعت تحويل الإبداع إلى قيمة مضافة حقيقية، والتعامل مع التحديات بمرونة واحترافية ومكنتها من تحقيق نمو متوازن وقابل للاستدامة، بما يُسهم من دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز التنافسية.

في خطوة تعكس التزامه المتواصل بدعم بيئة ريادة الأعمال في دولة الكويت، أعلن بنك بوبيان عن إطلاق جائزة «بوبيان لرواد الأعمال»، المبادرة الأولى على مستوى القطاع المصرفي الكويتي بهدف تمكين ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسلط الضوء على النماذج الريادية التي نجحت في إحداث أثر ملموس في السوق والمجتمع.

وتأتي الجائزة في إطار رؤية «بوبيان» الهادفة إلى تعزيز نمو المشاريع المحلية، وتشجيع الأفكار الريادية، والاحتفاء بخصص النجاح التي استطاعت تحويل الإبداع إلى قيمة مضافة، والتحديات إلى فرص، والنمو إلى إنجاز مستدام.

وفي هذا السياق، قال مساعد المدير العام لإدارة المصرفية للأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في بنك بوبيان زيد السعدون، إن إطلاق جائزة بوبيان لرواد الأعمال يعكس حرص البنك على مواصلة دوره كشريك داعم لهذا القطاع، مشيراً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، وعنصراً محورياً في تعزيز الابتكار وخلق فرص النمو.

وأضاف السعدون «فكرة الإعلان عن الجائزة جاءت في وقت بات قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية ضمن ركائز الاقتصاد المحلي، ما يجعل من الضروري تسليط الضوء على النماذج التي نجحت في تحويل التحديات إلى فرص وتحقيق أثر حقيقي في السوق والمجتمع».

وأوضح أن هذه الخطوة تأتي كتقدير من «بوبيان» لرحلة المشروع وقصته نجاحه وتأثيره، ومنح رواد الأعمال مساحة للظهور والاعتراف بجهودهم وتجاربهم الريادية، مؤكداً أن هذه المبادرة تهدف إلى التشجيع على مواصلة التطوير والنمو.

منظومة داعمة للابتكار

وتابع السعدون «نُدرِك في بوبيان أن تمكين رواد الأعمال يتجاوز تقديم الحلول المصرفية التقليدية، ليشمل بناء منظومة متكاملة داعمة تُقدّر الابتكار، وتحتفي بالجهد، وتمنح المشاريع الواعدة منصة للتعريف بتجاربها وإنجازاتها».

وأضاف أن «بوبيان» يسعى من خلال هذه الجائزة إلى تسليط الضوء على النماذج الريادية الناجحة التي تبنت نهجاً واعياً في

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



SINCE 2015

www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

Ooredoo الكويت تعزز التزامها بالابتكار وريادة الأعمال من خلال مشاركتها في منتدى الأعمال GCC Connect



المساعدات الذكية ومنصات الخدمة الذاتية للموظفين التوظيف الذكي وفرز السير الذاتية باستخدام الذكاء الاصطناعي تحليل سلوك العملاء بشكل تنبؤي التنبؤ الذكي بحركة الشبكات تحليل الأسباب الجذرية للأعطال التقنية والتشغيلية برامج متقدمة لتطوير المواهب وبناء القدرات **الابتكار مسؤولة وليست أولوية**

وفي تعليقها على مشاركة الشركة في المنتدى، قالت نواف مساعد المشعان، المدير التنفيذي للاستراتيجية والشؤون المؤسسية في Ooredoo الكويت:

”في Ooredoo، نؤمن بأن الابتكار يقوم على أسس استراتيجية قوية وتعاون حقيقي بين القطاعين العام والخاص. دعم رواد الأعمال والمبادرات القائمة على الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أولوية استراتيجية بالنسبة لنا، بل مسؤولة.“

”ومن خلال شراكتنا الاستراتيجية مع Dia Venture لدعم منتدى رواد الأعمال إلى المستثمرين، نسعى إلى المساهمة في بناء منظومة تُمكن الأفكار من النمو، والاستثمارات من الازدهار، والتكنولوجيا من دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.“

وأضافت أن Ooredoo توظف الذكاء الاصطناعي لتسريع الابتكار الداخلي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل الانبعاثات الكربونية، بما يعزز التزام الشركة بمبادئ الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

وأكدت أن ما يميز Ooredoo الكويت ليس فقط التكنولوجيا التي تمتلكها، بل الثقة التي بنتها على مدى عقود، قائلة:

”لسنا بصدد دخول سباق الذكاء الاصطناعي أو التنافس فيه فحسب، بل نسعى إلى رسم ملامحه وتوجيه مساره. وبفضل الثقة التي اكتسبناها، والبنية التحتية المتقدمة، والرؤية الواضحة، نضع اليوم الأسس لاقتصاد رقمي مستدام في الكويت للمستقبل.“

واختتمت المشعان تعليقها بالقول:

”نؤمن في Ooredoo بأن دعم المبتكرين لا يقتصر على التمويل أو المسرعات أو المبادرات الموسمية، بل يعكس التزامنا ببناء منظومة تمكنهم من الاستمرار، لا مجرد الانطلاق. ومن خلال بنيتنا التحتية الرقمية والبيئة الاختبارية التي نتيحها لهم، نحول الأفكار من مجرد تجربة تقنية إلى مشاريع حقيقية قابلة للتسويق والتوسع محلياً وعالمياً.“

دعم رواد الأعمال ومستقبل التكنولوجيا

تواصل Ooredoo الكويت استثماراتنا في البنية التحتية الرقمية المتقدمة لتمكين الشركات الناشئة والمؤسسات ورواد الابتكار في مختلف أنحاء البلاد. ومن خلال التعاون المستمر مع صناع القرار والمستثمرين ورواد الأعمال، تلعب الشركة دوراً محورياً في تشكيل الاقتصاد الرقمي للكويت وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للابتكار، انسجاماً مع رؤية كويت جديدة 2035.

كما تعكس هذه المشاركة في منتدى GCC Connect الدور الفاعل لاستراتيجية الشركة، من خلال تعزيز الحوار وبناء الشراكات الاستراتيجية وترسيخ مكانة Ooredoo كقائد فكري في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال. ومن خلال مبادراتها وشراكتها، تواصل Ooredoo الكويت التزامها ببناء مستقبل تلاقى فيه التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال، لخلق قيمة مستدامة للمجتمع والاقتصاد.



نواف المشعان:

- «رؤية استراتيجية تتجاوز الاتصالات»
- «الابتكار مسؤولة وليست مجرد أولوية»
- «نسعى في Ooredoo الى بناء منظومة تمكن رواد الأعمال وتدفع عجلة النمو الاقتصادي»
- «Ooredoo ليست في سباق الذكاء الاصطناعي، بل تصنع مساره»
- «الثقة والبنية التحتية والرؤية الواضحة أساس اقتصاد الكويت الرقمي القادم»

أعلنت Ooredoo الكويت عن مشاركتها الفاعلة في منتدى GCC Connect من رواد الأعمال إلى المستثمرين، الذي عقد يوم السبت الماضي الموافق 31 يناير في فندق فورسيزونز بمدينة الكويت، بمشاركة نخبة من الخبراء في مجالات التكنولوجيا، وصناع القرار، والمستثمرين، ورواد الأعمال، وقادة الشركات من مختلف القطاعات في البلاد ودول مجلس التعاون الخليجي، لمناقشة مستقبل الابتكار والاستثمار والنمو القائم على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وعكس حضور Ooredoo الكويت في المنتدى التزامها الاستراتيجي بدعم منظومة ريادة الأعمال وتسريع التحول الرقمي في الكويت والمنطقة، حيث لعبت الشركة دوراً محورياً من خلال الحوار البناء، تبادل الخبرات، والمشاركة في جلسات نقاش رفيعة المستوى حول الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. كما يعزز ذلك مكانة Ooredoo الكويت كأحد أبرز الممكّنين للتقدم الرقمي والتكنولوجي، وسعيها المتواصل لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

تشكيل بنية الابتكار المستقبلية

وفي إطار أجندة المنتدى، شاركت إدارة Ooredoo الكويت في جلسات نقاش متقدمة حول الذكاء الاصطناعي والابتكار، مع التركيز على مستقبل التكنولوجيا في الكويت والمنطقة. وتأتي هذه المشاركة ضمن جهود الشركة لتعزيز دورها كممكّن رئيسي للتحول الرقمي ودعم منظومة ريادة الأعمال. ومن أبرز هذه الجلسات حلقة نقاش حول مستقبل بنية الابتكار التحتية، التي جمعت نخبة من خبراء الاقتصاد وقادة القطاع، من بينهم ممثلون عن مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ومؤسسات التمويل الجماعي، لمناقشة الأسس الحيوية اللازمة لبناء منظومات ابتكار مستدامة.

رؤية استراتيجية تتجاوز الاتصالات

تعكس مشاركة Ooredoo الكويت في منتدى GCC Connect طموحاً استراتيجياً أوسع، يتمثل في سعي الشركة للتحول من شركة اتصالات تقليدية إلى رائد في تمكين الابتكار الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكويت.

وتستند هذه الرؤية إلى الإعلان المفصلي الذي كشفته الشركة نهاية العام الماضي خلال قمة MoneyTech، حيث أعلن الرئيس التنفيذي لـ Ooredoo الكويت، عبدالعزيز البابطين، عن إطلاق أول مركز بيانات ممكن بتقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الكويت، وذلك بالتعاون مع شركة NVIDIA العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا. وتأتي هذه الخطوة الاستراتيجية لتمكين الكويت من بناء قدراتها الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي وتعزيز مكانتها كمركز رقمي متقدم في المنطقة.

ويؤكد هذا الإنجاز أيضاً التزام Ooredoo طويل الأمد بدعم رواد الأعمال المعتمدين على التكنولوجيا، وتسريع تبني الذكاء الاصطناعي عبر مختلف القطاعات، بما يعكس دور الشركة المحوري في دفع عجلة التحول الرقمي في الكويت والمنطقة.

الذكاء الاصطناعي كمحرك رئيسي للقطاعات الحيوية ووفقاً لإدارة Ooredoo، أصبح الذكاء الاصطناعي محركاً أساسياً للعمليات في قطاعات حيوية تشمل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات المصرفية والطاقة والخدمات الحكومية، إلى جانب دوره في دعم أهداف الاستدامة الوطنية. وعلى مستوى الشركة، يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات، من بينها:

شارك في كرنفال مدرسة البيان ثنائية اللغة

بنك الخليج يواصل تمكين الشباب وتعزيز الثقافة المالية

خلال استعراض مجموعة من الحلول المصرفية المصممة خصيصاً للأطفال والشباب، بما يلبي احتياجاتهم في مختلف المراحل العمرية. وتهدف هذه الحلول ليس فقط إلى تقديم خدمات مصرفية، بل أيضاً إلى العمل كأدوات عملية تساعد العملاء الصغار على فهم المفاهيم المالية بأسلوب مبسط ومناسب لأعمارهم.

كما استعرض البنك مزايا حساب red plus، وبطاقة red plus وهي حلول مصرفية رقمية حديثة صُممت لتمكين الشباب وتزويدهم بأدوات تشجع على الاستقلالية المالية والإنفاق المسؤول والإدارة الفعالة للأموال. وتوفر هذه الحسابات مزايا تدعم المعاملات المصرفية اليومية، مع تعزيز العادات المالية السليمة بما يتماشى مع نمط الحياة الرقمية المعاصر.

بالإضافة إلى ذلك، استعرض بنك الخليج حساب neo للتوفير للأطفال، الذي يركز على ترسيخ ثقافة الادخار لدى الأطفال من خلال تجربة آمنة وتحت إشراف أولياء الأمور. ويسهم هذا الحساب في تعريف الأطفال بالمفاهيم المالية الأساسية، مثل الادخار وتحديد الأهداف، بطريقة مشوقة وسهلة، مما يعزز الوعي المبكر والسلوك المالي الإيجابي.

ومن خلال مشاركته في كرنفال مدرسة البيان ثنائية اللغة، جدد بنك الخليج التزامه بدعم المؤسسات التعليمية وتعزيز الثقافة المالية والمساهمة في الجهود الوطنية التي يقودها بنك الكويت المركزي. وتعكس هذه المبادرات رؤية البنك الشاملة في تمكين الأفراد بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، ودعم بناء جيل واع مالياً وقادر على الإسهام في مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً.



والمعلمين ضمن بيئة تفاعلية وتعليمية تدعم التعلم داخل الصف وتسهم في التنمية الشاملة.

وخلال الفعالية، سلط بنك الخليج الضوء على أهمية الادخار والتخطيط المالي والإدارة المسؤولة للأموال، من

في إطار التزامه المستمر بخدمة المجتمع وتمكين الشباب وتعزيز الثقافة المالية، شارك بنك الخليج في كرنفال مدرسة البيان ثنائية اللغة، مؤكداً من خلال هذه المشاركة تركيزه الاستراتيجي على بناء أجيال مستقبلية واعية مالياً وقادرة على تحمل المسؤولية.

وتأتي هذه المشاركة انسجاماً مع استراتيجية بنك الخليج للتثقيف المالي، التي تهدف إلى تعريف الأطفال والشباب بالمفاهيم المالية الأساسية في سن مبكرة، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مدروسة ومسؤولة على مدار حياتهم. ويؤمن البنك إيماناً راسخاً بأن التعليم المالي يُعد مهارة حياتية أساسية وركيزة مهمة لدعم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل وتمكين الأفراد.

كما تعكس مشاركة بنك الخليج في الكرنفال توافقه مع الحملة الوطنية للتوعية المالية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي، وتهدف إلى تعزيز الوعي المالي لدى مختلف شرائح المجتمع. ومن خلال مبادراته، يدعم بنك الخليج أهداف الحملة عبر تعزيز السلوك المالي السليم، وتشجيع الممارسات المصرفية المسؤولة، ونشر الوعي بأهمية الادخار وإعداد الميزانية والتخطيط للمستقبل منذ الصغر.

وتُعد المؤسسات التعليمية شركاء استراتيجيين في تعزيز الثقافة المالية، نظراً لدورها الحيوي في تشكيل القيم والعادات ومهارات اتخاذ القرار لدى النشء. ومن خلال مشاركته في كرنفال مدرسة البيان ثنائية اللغة، سعى بنك الخليج إلى التواصل المباشر مع الطلبة وأولياء الأمور

فتح حساب الذهب وباقية متكاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة

بيت التمويل الكويتي يتيح استلام سبائك الذهب عبر 11 فرعاً ذكياً

الرقمي. ويوفر KFHonline أكثر من 200 خدمة مصرفية.

وتشمل الخدمات المصرفية الإلكترونية: إصدار فوري للبطاقات الافتراضية مسبقة الدفع وعرض الرقم السري والتفاصيل الخاصة بالبطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الآلي، فتح حساب مصرفي إضافي دون زيارة الفرع، تفعيل البطاقات المصرفية الجديدة، إيقاف البطاقات المصرفية مؤقتاً، إنشاء ودائع، إضافة مستفيدين، استعلام عن رصيد، طلب دفتر شيكات، فتح حساب الذهب، اجراء عمليات بيع وشراء وتداول وإهداء الذهب، طلب التمويل، معرفة الالتزامات التمويلية وعدد الاقساط، الاطلاع على الخطط الاستثمارية، خدمة الحصول على ملخص أرصدة الحسابات والودائع وإدارة حسابات الأبناء من خلال خدمة «بيتي أون لاين» وغيرها الكثير من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ويعكس الفرع الذكي الذي يعمل بشكل آلي بالكامل على مدار الساعة، التطور الملحوظ الذي يشهده قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، في الوقت الذي يزداد فيه توجه المتعاملين بصورة متنامية نحو استخدام التكنولوجيا للحصول على خدمات مصرفية سريعة تتسم بكفاءة عالية.



وسهولة في الاستخدام لخدمات بيت التمويل الكويتي المختلفة.

ويواصل بيت التمويل الكويتي جهوده في تعزيز قنوات تقديم الخدمة سواء عبر الفروع للذكية، أو عبر تطبيق الموبايل KFHonline، وعلى قنوات التواصل الاجتماعي، وعبر تقنيات الروبوت، والذكاء الاصطناعي وغيرها الكثير من القنوات البديلة عن القنوات المصرفية التقليدية.

ويذكر ان بيت التمويل الكويتي قام بتحديث اامل لأجهزة الصرف الآلي وتطبيق KF-Honline بتصميم عصري وخدمات مصرفية ذكية، في تأكيد جديد على ريادته بالابتكار

الهاتف، وغير ذلك الكثير من الخدمات التمويلية والمصرفية بسهولة وسرعة وأمان.

مواقع الفروع الذكية ويحرص بيت التمويل الكويتي على تعزيز انتشار فروع الذكاء التي يبلغ عددها حالياً 11 فرعاً متوزعة في: الأفنيوز، جمعية اشبيلية، جمعية الجابرية، جمعية المنقف، معرض الشويخ، جمعية صباح الاحمد، جمعية السلام، جمعية ابو فطيرة، فرع الخيران، فرع صاحبة عبدالله السالم والمطار. ويسعى البنك لزيادة عدد هذه الفروع الذكية لتلبي حاجة العملاء في أغلب مناطق الكويت لما لها من نجاح متواصل

تساهم فروع بيت التمويل الكويتي الذكية بتقديم أبرز الخدمات المصرفية التي يحتاجها العملاء وبطريقة ميسرة وسهلة، وذلك لتوفير أعلى مستوى من الخدمات للعملاء وبكل أمان وجودة، الأمر الذي يؤكد على ريادة البنك في التحول الرقمي وتبني الابتكار في طرح الحلول المصرفية والمالية الرقمية، بما يساهم بإضافة قيمة إلى تجربة العملاء الذين يتطلعون إلى خدمات مصرفية سريعة وسهلة.

ويستطيع العملاء من خلال الفروع الإلكترونية المنتشرة بأماكن مختلفة في الكويت، استلام سبائك الذهب (10 غرام) بشكل فوري، وكذلك إجراء باقة متنوعة من الخدمات المصرفية التفاعلية، ومنها: إنشاء المعاملات التجارية «المرابحة»، وطلب البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع، وتحديث البيانات ورقم الهاتف، وتفعيل البطاقات المصرفية، وفتح الودائع والحسابات، وطباعة دفتر الشيكات الفوري، والطباعة الفورية للبطاقات المصرفية بدون طلب مسبق، وفتح حسابات (الذهب، التوفير، الراجح، الخدمة الآلية)، وكذلك بيع وشراء الذهب، والسحب النقدي بدون بطاقة عن طريق الموبايل من خلال الرمز التعريفي QR code أو من خلال البطاقة المدنية أورقم

استبيان «الاقتصادية»

فبراير 2026

السؤال

هل تؤيد عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، خصوصاً المدرجة والمشطوبة؟

نعم

لا

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



«الشراكة»: طرح ممارسة إعداد الدراسات الاستشارية الخاصة باكتتاب «أم الهيمنان»

والمسموعة تدعو المواطنين إلى تسديد قيمة الاكتتابات المستحقة عليهم، وتوضح مزايا المشاركة في الاكتتاب والمنافع التي ستعود عليهم.

وتحتوي وثائق الممارسة على جميع تفاصيل الأعمال المطلوبة، ومعايير تقييم العرض المقدمة، والوثائق المتعلقة بالمشروع، مع تحديد شروط يجب توافرها في الجهة الاستشارية المحلية.

وحددت الهيئة يوم 1 أبريل 2026 كموعداً نهائيًا لتقديم العطاءات في تلك الممارسة؛ وذلك بحسب تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، الأحد.

يُشار إلى أن «أم الهيمنان» هي شركة مساهمة كويتية عامة، تم تأسيسها وفقاً لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية في عام 2019.

أعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية، الأحد، طرح ممارسة عامة بشأن إعداد الدراسات الاستشارية الخاصة باكتتاب، ونقل ملكية الأسهم المخصصة للمواطنين الكويتية في شركة أم الهيمنان لمعالجة مياه الصرف الصحي.

ووفق ما نشرته الجريدة الرسمية لدولة الكويت «كويت اليوم»؛ فإن الجهة الاستشارية الفائزة تتولى تنفيذ عدة أعمال بينها إعداد كافة المستندات والأعمال والإجراءات المتعلقة بحصر كافة المواطنين المسجلة أسمائهم في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية عبر بوابة أمنة.

كما تتولى إعداد نشرة اكتتاب وموقع إلكتروني محمي لاكتتاب المواطنين، وإقامة حملة إعلامية عامة عن طريق وسائل الإعلام الكويتية المقروءة والمرئية

صدر مرسوم أميري رقم 11 لسنة 2026 بالتعديل الوزاري

مادة أولى:

يُعدل تعيين

عمر سعود عبدالعزيز العمر

ليصبح وزير دولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مادة ثانية:

يعين كل من:

1. أسامة خالد عبدالله بودي وزيراً للتجارة والصناعة

2. جراح جابر الأحمد الصباح وزيراً للخارجية

3. د. ريم غازي سعود الفليج وزير دولة لشؤون التنمية والاستدامة

4. د. طارق حمد ناصر الجلاهية وزير دولة لشؤون الشباب والرياضة

5. عبدالعزيز ناصر عبدالعزيز المرزوق وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار

6. عبدالله صبيح عبدالله بوفتين وزيراً للإعلام والثقافة

7. د. يعقوب السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي وزيراً للمالية



الاقتصاد السعودي ينمو بنسبة 4.5% في 2025



وحققت الأنشطة النفطية أعلى معدلات النمو بمقدار 1.4%، تليها الأنشطة غير النفطية بنمو قدره 1.3% في حين شهدت الأنشطة الحكومية انخفاضاً بمقدار 0.2% على أساس ربعي.

كما حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 4.9% مقارنة بالربع الأخير من عام 2024، حيث حققت الأنشطة النفطية ارتفاعاً بنسبة 10.4%، إضافة إلى نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.1%، في حين شهدت الأنشطة الحكومية انخفاضاً بنسبة 1.2%.

وأضافت الهيئة أن الناتج المحلي الإجمالي سجل نمواً في الربع الأخير من العام الماضي بمقدار 4.9%، كما حققت الأنشطة النفطية أعلى معدلات النمو بمقدار 5.6%، تليها الأنشطة غير النفطية بمقدار 4.9%، والأنشطة الحكومية بنسبة 0.9%.

الناتج المحلي الإجمالي

حققت السعودية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسمياً بنسبة 1.1% في الربع الأخير من عام 2025 مقارنة بالربع الثالث من نفس العام.

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية بنسبة 4.5% في عام 2025.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء السعودية في بيان، تعد الأنشطة غير النفطية المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2025 حيث ساهمت بمقدار 2.7%، كما ساهمت الأنشطة النفطية بمقدار 1.4%، بالإضافة إلى مساهمة كل من الأنشطة الحكومية وصافي الضرائب على المنتجات بمقدار 0.1% و0.2% على التوالي.

«التجارة» تعيد ترخيص سحوبات الجوائز المصرفية



أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارين بشأن تنظيم توصيل طلبات المطاعم والأغذية الجاهزة، واستئناف منح تراخيص سحوبات الجوائز على الحسابات والمنتجات المصرفية لدى البنوك.

وتضمن القرار الأول تثبيت الرسوم والعمولات وإلغاء العقود الجانبية ومكافحة الاحتكار والتمييز في خطوة تنظيمية غير مسبوقة تعد الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لتنظيم أحد أكثر القطاعات الرقمية نموا وتأثيرا في الاقتصاد الوطني، وفق كونا اليوم الأحد.

وكشفت «التجارة» أن القرار الوزاري رقم (10) لسنة 2026 الذي صدر يأتي تأكيدا لالتزام الحكومة بحماية المستهلك ودعم القطاع التجاري الوطني وترسيخ بيئة تنافسية عادلة وشفافة في الاقتصاد الرقمي بما يواكب نضج السوق الكويتي ويعزز جاذبيته الاستثمارية واستدامته على المدى الطويل.

كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً باستئناف منح تراخيص سحوبات الجوائز على الحسابات والمنتجات المصرفية لدى البنوك وذلك بعد استكمال بنك الكويت المركزي خريطة الطريق الخاصة بحوكمة هذه السحوبات.

وأكدت وكالة وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان أن دور الوزارة يقتصر على منح الترخيص فقط على أن تتحمل الجهة المرخص لها كامل المسؤولية عن إجراءات السحب ونتائجه وفقا لما تقرره الجهات الرقابية المختصة. ولفتت «الجعيدان» إلى أن تضافر الجهود بين الجهات الرقابية وعلى رأسها بنك

وقالت إن الوزارة بناء على توصيات بنك الكويت المركزي وما لمستته من جاهزية البنوك لاستئناف السحوبات أعادت فتح باب الترخيص للسحوبات الخاصة بالجهات المصرفية فقط على أن يقدم كتاب موافقة بنك الكويت المركزي كشرط أساسي للحصول على تصريح وزارة التجارة.

البنوك الالتزام بها عند تنفيذ السحوبات. كما بينت أن القانون الكويتي أسند إلى بنك الكويت المركزي سلطة مراقبة الجهاز المصرفي ومنحه صلاحية وضع القواعد والارشادات اللازمة للبنوك والقيام بالتفتيش عليها بما في ذلك عمليات السحب على الجوائز متى صدرت عن جهات مصرفية.

الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت أسفر عن إرساء إطار موحد للحوكمة والتدقيق والذي يهدف إلى تحقيق أعلى مستويات النزاهة والعدالة في توزيع الجوائز.

وتابعت بأن أن بنك الكويت المركزي قام بوضع اشتراطات فنية جديدة يتعين على

«أوبك+» يؤكد تعليق زيادة إنتاج النفط في مارس

ألف برميل يوميا بدءاً من ديسمبر المقبل، لكنه أقرّ تجميد الزيادة المقررة في الربع الأول نظراً لعوامل موسمية.

وشدد التحالف على أن 1.65 مليون برميل يوميا يمكن إعادتها إلى السوق جزئياً أو كلياً، بشكل تدريجي، تبعاً لتطورات أوضاع السوق. وأكدت الدول استمرارها في مراقبة السوق وتقييمها عن كثب، مع التشديد على أهمية اتباع نهج حذر والحفاظ على مرونة كاملة تتيح مواصلة تعليق أو عكس التعديلات الطوعية الإضافية، بما في ذلك التخفيضات البالغة 2.2 مليون برميل يوميا التي أعلن عنها في نوفمبر 2023.

اجتماع جديد في مارس

واتفقت الدول على عقد اجتماعات شهرية لمراجعة أوضاع السوق ومستويات الامتثال وآليات التعويض، على أن يُعقد الاجتماع المقبل في 1 مارس المقبل.

خلال الاجتماع الوزاري الأربعين في نهاية نوفمبر الماضي، وافق أعضاء تحالف «أوبك+»، على استخدام آلية مراجعة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة كمرجع للإنتاج لعام 2027، مجدّدين التأكيد على التزام التحالف باستقرار سوق النفط، والذي أبقى على مستويات الإنتاج المعتمدة حتى نهاية العام الجاري. كما اتفق الأعضاء على عقد الاجتماع الوزاري المقبل في 7 يونيو من العام المقبل.

بوضع رهانات على صعود الأسعار إلى ما فوق 90 دولاراً.

تعليق زيادة الإنتاج

أعادت دول السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وُعُمان، خلال اجتماعها الافتراضي اليوم، التأكيد على قرارها الصادر في 2 نوفمبر 2025 بتعليق الزيادات المقررة في الإنتاج خلال مارس المقبل، مراعاة للعوامل الموسمية.

كان التحالف قد وافق في نوفمبر الماضي على زيادة إضافية بإنتاج النفط بمقدار 137

من مستوى 70 دولاراً للبرميل، بحسب «بلومبرغ».

يأتي اجتماع «أوبك+» اليوم وسط تهديدات ترامب بشأن هجوم على إيران، ما أضاف عدة دولارات كعلاوة مخاطر جيوسياسية إلى أسعار الخام، تتراوح حالياً بين 7 و10 دولارات للبرميل، وفقاً لـ «سي تي غروب»، وذلك بعد أسابيع فقط من إطاحة الولايات المتحدة بنيكولاس مادورو من منصبه كرئيس لفنزويلا. في عام كان كثيرون يتوقعون فيه تداول الخام عند مستويات في نطاق 50 دولاراً، انشغل متداولو الخيارات

أكدت دول تحالف «أوبك+» استمرار معدلات إنتاج النفط الحالية دون زيادة في شهر مارس المقبل، مع التزامها بدعم استقرار السوق، في ضوء توقعات اقتصادية عالمية مستقرة، وأساسيات قوية للسوق، بحسب بيان صادر عن منظمة «أوبك» الأحد.

كان يُفترض أن يستهل العام 2026 على تخمة في أسواق النفط وتراجع في الأسعار، لكن الأسابيع الأولى من العام فرضت مساراً مغايراً؛ إذ هيمنت عليها قفزات سريعة مدفوعة بعوامل جيوسياسية واضطرابات في الإمدادات، دفعت العقود الأجلة لتقرب



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 32

رقم العدد 574

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

البتين 14 من شعبان 1447 • 2 فبراير 2026 م

الوزير الهمام عبدالرحمن المطيري... «كفيت ووفيت»



وزير الإعلام والثقافة عبدالرحمن بداح المطيري (أبو يوسف) يستحق الشكر والثناء والتقدير على جهوده المضيئة. منذ دخوله معترك العمل السياسي العام وهو شعلة نشاط، حيث عُرف بجهوده في تطوير الإعلام الوطني، ودعم الشباب، وتطوير المشاريع السياحية، وإطلاق جائزة «شراع» للإعلام.

الوزير الهمام عبدالرحمن المطيري له العديد من البصمات ... ولعلها استراحة محارب فهو من خيرة الكفاءات الوطنية.

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاافت علمه المستثمر الأجنبي، والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «الاقتصادية» وسبقت
وتأخر «بيتك» في الإفصاح
الحكومة 20 أكتوبر
مطلوب حواشي إحصائية من والى
المعارضة تضمن سرعة الإفصاح
حكم بقيمة 129.904 مليون دولار
لصالح بنك إسلامي كعجز
129 مليون دولار أو الره؟



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf



دمت خفاقاً عالياً